



Distr.
GENERAL

A/40/818
5 November 1985
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الانسان في السلفادور

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده
البروفيسور خوسيه انطونيو باستور رودرويغو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، عن حالة
حقوق الانسان في السلفادور ، وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ٣٥/١٩٨٥ المؤرخ في
١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ .

.../...

مرفق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الانسان في السلفادور
أعدّه الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٣	٢٢ - ١	أولاً - مقدمة
١٢	٣٥ - ٢٣	ثانياً - الحالة السياسية العامة
١٥	٥٩ - ٣٦	ثالثاً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٢	١١٦ - ٦٠	رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية
٤٠	١٢٤ - ١١٧	خامساً - حالة اللاجئين والمشردين
٤٢	١٥١ - ١٢٥	سادساً - حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة
٥٠	١٦٥ - ١٥٢	سابعاً - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان
٥٤	١٧٣ - ١٦٦	ثامناً - النتائج
٥٦	١٧٦ - ١٧٤	تاسعاً - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السلفادور بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٢ صوتا ، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت. وفي هذا القرار ، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في السلفادور وشجبت عدة جوانب لحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد . وبالإضافة الى ذلك ، رجت من لجنة حقوق الإنسان أن تدرس في دورتها السابعة والثلاثين ، حالة حقوق الإنسان في السلفادور .

٢ - ونظرت لجنة حقوق الإنسان في الحالة في السلفادور في دورتها السابعة والثلاثين ضمن البند ١٣ من جدول أعمال اللجنة ، المعنون " مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، وعلى وجه الخصوص ، في البلدان والاقاليم المستعمرة والبلدان والاقاليم التابعة الأخرى " . وبعد المناقشة المتعلقة بهذا البند ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٢ (د - ٣٧) بشأن انتهاك حقوق الإنسان في السلفادور . وفي هذا القرار ، رجت اللجنة من رئيسها أن يعين ، بعد اجراء مشاورات داخل مكتب اللجنة ، ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته التحقيق في الانبعاث المتعلقة بجرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ، وتقديم تقرير عما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والثلاثين . كما رجت من الممثل الخاص للجنة أن يقدم تقريراً مؤقتاً الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

٣ - وقام الممثل الخاص ، تنفيذاً للولاية المسندة اليه من لجنة حقوق الإنسان ، بتقديم تقرير أولي الى الجمعية العامة (A/36/608 ، المرفق) . وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٥/٣٦ بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت .

٤ - وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي (E/CN.4/1502) الى لجنة حقوق الإنسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢ . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٨/١٩٨٢ بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ٥ أصوات ، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، بتعميد ولاية الممثل الخاص لمدة عام .

٥ - وتنفيذا للولاية الواردة في القرار المذكور اعلاه الصادر عن لجنة حقوق الإنسان ، قدم الممثل الخاص تقريره المؤقت الى الجمعية العامة (A/37/611 ، المرفق) ،

.../...

وقام بعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وفي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٥/٣٧ بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ١٨ صوتا مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت .

٦ - وقد رفع الممثل الخاص تقريره النهائي (E/CN.4/1983/20) الى لجنة حقوق الانسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ . وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٩/١٩٨٣ بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت ، بتمديد ولاية الممثل الخاص لمدة عام .

٧ - وعلا بهذا القرار ، قدم الممثل الخاص تقريره المؤقت (A/38/503 ، المرفق) الى الجمعية العامة ، وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وفي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ١٤ صوتا مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت ، القرار ١٠١/٣٨ بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور .

٨ - وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي (E/CN.4/1984/25 ، و Corr.1) الى لجنة حقوق الانسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ . وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، اعتمدت اللجنة بأغلبية ٢٤ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، القرار ٥٢/١٩٨٤ بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور .

٩ - وعلا بالقرار المذكور في الفقرة السابقة ، قدم المقرر الخاص تقريره (A/39/636 ، المرفق) الى الجمعية العامة ، وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١٩/٣٩ بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ١١ صوتا ، مع امتناع ٤ عضوا عن التصويت .

١٠ - وقدم الممثل الخاص شخصيا تقريره النهائي (E/CN.4/1985/18) الى لجنة حقوق الانسان في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ . وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ ، اعتمدت اللجنة بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت ، القرار ١٩٨٥/٣٥ ، الذي جددت فيه ولاية الممثل الخاص . وفيما يلي النص الكامل لهذا القرار المتعلق بحالة حقوق الانسان في السلفادور :

" ان لجنة حقوق الانسان ،

اذ تسترشد بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمعايير الانسانية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (١) والبروتوكولين الاضافيين الاول والثاني الملحقين بها (٢) ،
.../...

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وبالوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بمقتضى مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة هي كفالة مراعاة وتشجيع وتعزيز حقوق الإنسان فيما بين الدول الأعضاء ،

وإذ تذكّر بأن الجمعية العامة قد أعربت في قراراتها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٥٥/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٨٥/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٠١/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١١٩/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ عن بالغ قلقها لحالة حقوق الإنسان في السلفادور ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار اللجنة ٣٢ (د-٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ ، الذي قررت فيه تعيين ممثل خاص بشأن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، وقراراتها ٢٨/١٩٨٢ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، و ٢٩/١٩٨٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، و ٥٢/١٩٨٤ المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، التي جددت بها ولاية الممثل الخاص لسنة أخرى وطلبت منه ، في جلسة أمور ، تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والأربعين ،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعده الممثل الخاص (٣) بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان الوارد في القرار ٥٢/١٩٨٤ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن رئيس السلفادور أعلن أمام الجمعية العامة أن الغرض الرئيسي من الولاية الشرعية التي أنيطت به في انتخابات ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ هو ضمان تحقيق الانسجام الاجتماعي والسلام الداخلي في السلفادور ، كما تحيط علما مع الارتياح ، كما فعل المقرر الخاص ، بما تبديه الحكومة الجديدة من رغبة جلية في إقامة ديمقراطية ترسي حكم القانون وتضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، مما يسهم في خلق مناخ أكثر ملائمة للمصالحة الوطنية ،

وإذ تلاحظ أن الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان يكرر في تقريره الإشارة إلى أن اعتماد سياسة حكومية جديدة هناك قد أحدث انخفاضاً بينا في عدد انتهاكات حقوق الإنسان ، وهو أمر يرحب به الممثل الخاص ، وأن السلفادور لا تزال مع ذلك في حالة حرب وعنفا شامل ، وأن انتهاكات

خطيرة لحقوق الانسان ما زالت متواصلة ، وان عدد الاعتداءات على حياة الافراد وعلى الهيكل الأساسي الاقتصادي لا تزال تبعث على القلق ، وان قدرة النظام القضائي على التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في البلد والمعاقبة عليها ما زالت غير مرضية الى حد بعيد ،

واذ ترى انه يدور في السلفادور نزاع مسلح ليس له طابع دولي وتتحمل فيه الحكومة السلفادورية وقوات المفاويز التزاما بتطبيق المعايير الدنيا لحماية حقوق الانسان والمعاملة الانسانية المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ ،

واذ تضع في اعتبارها أيضا العمل الانساني الجدير بالثناء الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الاحمر في السلفادور ،

واذ تسلم بأن الحوار هو أفضل طريق للتوصل ، بروح سمحة ومتفتحة الى تسوية سياسية عامة تيسر بلوغ مصالحة وطنية حقيقية ، وتضع حدا لآلام الشعب السلفادوري ، وتوقف سيل اللاجئين والمشردين المتزايد داخل البلد ،

واذ ترى ان جولتي المحادثات اللتين تمتا حتى الآن بين حكومة السلفادور والقوات الثائرة تشكلان خطوة هامة لحل الازمة السياسية في السلفادور ، واذ يساورها القلق لأن بعض القطاعات التي تشكل أقلية في البلد تعارض استمرار الحوار ، وقطاعات أخرى لا تدرك معناه ،

واذ تحيط علما مع الارتياح بأن الاطراف المعنية قد قررت ، فسي جولتي المحادثات التي بدأت في لابلما ، فيما قررت انشاء الآليات الملائمة بغية ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم بمشاركة جميع قطاعات الحياة الوطنية ،

واذ تدرك ان العملية الدقيقة من المفاوضات السياسية التي بدأت في السلفادور يمكن أن تعاق اذا ما تم تقديم أية مساعدة من الخارج لاطالة الحرب أو تصعيدها ،

١ - تشني على الممثل الخاص لتقريره عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها لأنه ، رغم الانخفاض الكبير في عدد الاغتيالات السياسية وحوادث احتجاز واختفاء الاشخاص ، الذي نتج دون .../...

شك ، حسبما قاله الممثل الخاص ، عن انتهاج سياسة حكومية جديدة ، ما زالت ترتكب انتهاكات عديدة لحقوق الانسان ، وما زال مقلقا عددا الاعتداءات على حياة الافراد وعلى الهيكل الاقتصادى مع ما ينتج عن ذلك من آلام للشعب السلفادورى ؛

٣ - ترحب بالتدابير الاخيرة المتخذة لاضفاء الطابع الانساني على النزاع المسلح ، كإطلاق سراح أسرى الحرب وتبادلهم والهدنة الاخيرة في فترة عيد الميلاد ورأس السنة ، والتدابير الاخرى ، كتبادل السجناء التي تمت بالتعاون مع المنظمات الانسانية ؛

٤ - تناشد جميع الدول ان تبذل كل ما في وسعها لدعم تنفيذ هذه التدابير ، وتوصي بأن تقوم حكومة السلفادور وقوات المغاوير باضفاء الطابع الانساني على النزاع عن طريق التقيد التام باتفاقيات جنيف المؤرخة في عام ١٩٤٩ وبالبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ ، وذلك بانتظار التوصل الى السلم في ذلك البلد ؛

٥ - تكرر نداءها الى حكومة السلفادور والى قوى المعارضة بأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المنظمات الانسانية المكوسة للتخفيف من آلام السكان المدنيين ، حيثما تعمل هذه المنظمات ؛

٦ - تعترف مرة أخرى بالحق الدائم وغير القابل للتصرف للشعب السلفادورى في تقرير مستقبله السياسي والاقتصادى والاجتماعي بحريّة ودون تدخل من الخارج من خلال عملية ديمقراطية حقيقية وفي جو خال من التخويف والارهاب ؛

٧ - ترحب مع الارتياح بالدعوة الى الحوار التي وجهها رئيس السلفادور نيابة عن حكومته أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، وبالرد الايجابي على هذه الدعوة من جانب الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ؛

٨ - تحث الأطراف المعنية على ان تستمر في الحوار بشكل جدى وواقعي ، وبروح سمحة ومتفتحة ، بغية التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل عن طريق التفاوض ينهي النزاع المسلح ويسهم في تكريس وتدعيم النظام الديمقراطي على أساس الممارسة التامة للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع السلفادوريين ؛

٩ - ترجو من جميع الدول ان تمتنع عن التدخل في الوضع الداخلي للسلفادور بأي شكل يمكن ان يؤدي الى اطالة النزاع المسلح وزيادة حدته ، وان تحت على متابعة الحوار الى ان يسود سلم عادل ودائم ؛

١٠ - تعرب عن بالغ استيائها من عدم حدوث أى تغيير ملموس في قدرة النظام القضائي في السلفادور وتحت السلطات المختصة من جديد على الاسراع في عملية اصلاح النظام القضائي الجنائي السلفادوري بغية معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في البلد معاقبة عاجلة وفعالة ؛

١١ - توصي بمواصلة وتكثيف الاصلاحات الضرورية في السلفادور ، بما في ذلك التطبيق الفعلي للاصلاح الزراعي ، من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في صلب النزاع الداخلي في هذا البلد ؛

١٢ - تطلب الى السلطات المختصة في السلفادور ان تعدل اية قوانين أو تدابير أخرى تتنافى مع أحكام الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان والملزمة لحكومة هذا البلد ؛

١٣ - تقرر تعديل ولاية الممثل الخاص لسنة أخرى ، آملّة ان تكون الحالة المتعلقة بحقوق الانسان في السلفادور قد تحسنت بشكل مرض ؛

١٤ - ترجو من الممثل الخاص ان يقدم تقريره عن تطور حالة حقوق الانسان في السلفادور الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين والى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية والاربعين ؛

١٥ - تكرر نداءها الى حكومة السلفادور والى الاطراف المعنية الاخرى بأن تواصل تعاونها مع الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

١٦ - ترجو من الامين العام ان يقدم المساعدة الضرورية الى الممثل الخاص للجنة ؛

١٧ - تقرر النظر في مسألة حقوق الانسان في السلفادور باعتبارها موضوعاً ذا أولوية في دورتها الثانية والاربعين .

١١ — ونظرا الى ان الممثل الخاص قد أشار في تقاريره السابقة (E/CN.4/1502 و E/CN.4/1984/20 و E/CN.4/1984/25 و Corr.1 و E/CN.4/1985/18) المقدمة الى اللجنة ، الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ وخلال الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، فان التقرير الحالي سيتناول في المقام الاول الحالة السائدة خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ . بيد ان الممثل الخاص يود أن يشير الى أن هناك استمرارية بين تقاريره السابقة والتقرير الحالي الذي ينبغي أن ينظر اليه بالتالي في ضوء تلك التقارير .

١٢ — وقد استخدم الممثل الخاص ، في صياغة التقرير الحالي ، المعلومات التي قد متها اليه حكومة السلفادور والحكومات الاخرى ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وفيها من المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع والمتعلقة بحالة حقوق الانسان في السلفادور .

١٣ — ورأى الممثل الخاص ان التقرير سينتفع الى حد كبير من استمرار المعاونة التي قد متها حكومة السلفادور اليه في وضع تقاريره السابقة ، ولذلك ، التمس من الحكومة ، عن طريق سفيرها لدى المنظمات الدولية في جنيف ، الاذن له بزيارة البلد مرة أخرى في ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ . وفي ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٥ ، أبلغ السفير الممثل الخاص بأن الحكومة قد أدنت له بالزيارة ، ولكن بصفته الشخصية وليس بصفته ممثلا للجنة حقوق الانسان ان لا تزال توجد لدى الحكومة تحفظات ذات طابع قانوني بشأن ولايته .

١٤ — وكما حدث في الاعوام السابقة ، كان التعاون الذي قد مته حكومة السلفادور الى الممثل الخاص كاملا وواضحا . فلم تقتصر السلطات السلفادورية على منح الممثل الخاص تسهيلات واسعة وحرية العمل والحركة للتوفا بولايته في البلد ولكنها زودته أيضا بمعلومات وفيرة وأجرت معه محادثات صريحة ومثمرة . والممثل الخاص يعرب مرة أخرى عن امتنانه لهذا التعاون الذي يعلق عليه أهمية كبيرة .

١٥ — وعلى نحو مماثل قامت قطاعات أخرى في السلفادور ، من بينها الكنيسة ، ومنظمات حقوق الانسان ، وجمعيات خاصة وأفراد ، وقوات المعارضة المسلحة ، بتقديم مساعدات كبيرة وقيمة في اعداد التقرير . ويعرب الممثل الخاص عن تقديره لهذا التعاون أيضا ، والذي يود أن يؤكد على أهميته .

١٦ — وقد وصل الممثل الخاص الى السلفادور يوم الاحد ، ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، بقي في البلد حتى يوم الخميس ١٨ ايلول / سبتمبر . وأجرى اثنا زيارته مقابلات مع الشخصيات التالية : السيد خوسيه نابولين دوارتي ، رئيس الجمهورية ؛ والسيد رودولفو كاستيللو كلارامونت نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ، والسيد غليرمو انتونيو غيفارا لاكايو رئيس الجمعية التشريعية ، والسيد فرانسكو خوسيه غيريرو ، رئيس المحكمة العليا وصحبه

عدد من القضاة ، والسيد خوليو سامايوا وزير العدل والسيد ادغار بيلوسوفيونز ، وزير الداخلية ، والسيد خوسيه البرتوبونديا فلورس ، وزير التربية ، والجنرال كارلوس يوفينيوس فيدس كاسانوفيا ، وزير الدفاع والأمن العام ، والسيد سنتياغو مندوسا اكويلار ، المحامي العام للجمهورية والكولونيل كارلوس سيتالد ولويس تويلا ، نائب وزير الدفاع والمسؤول عن الامن العام ، والسيد د ولويس هنريكنس نائبة وزير التنمية الاجتماعية ، والسيد رومان هونوريو ميخيا نائب وزير تعليم الكبار والسيد ماريو سامايوا ، رئيس المجلس المركزي للانتخابات وصحبتهم اعضاء المجلس الآخرين ، والعقيد رودولفو وانطونيو ريفيلو ، مدير الشرطة الوطنية ، والعقيد رينالدو غولتشر ، مدير شرطة الخزنة والعقيد ارستيديس مونتيس مدير الحرس الوطني ، والسيد ارستو كريليو ، رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري والسيد كارلوس راميريس مالفيسو ، رئيس المعهد السلفادوري للإصلاح الزراعي والسيد خوان باهلو ميخيا رودريغيس ، مدير المصرف الوطني للأراضي ، والعقيد كارلوس ارماندو افيليس ، رئيس لجنة صحافة قوات الامن المركزي .

١٧ - وفي السلفادور أجرى الممثل الخاص أيضا مقابلات مع المونسنيور ريفيرا اي داماس رئيس اساقفة سان سلفادور ، والأب اغناسيو اياكوايا كوربا ، مدير جامعة السلفادور الكاثوليكية والسيد بينجامين سستوني ، الأمين التنفيذي للجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) والسيد ماري خوليا هرناندس ، من المكتب الاستقصائي للحماية القانونية ، والسيد بليك اورتمان رئيس لجنة ميوناييت المركزية والسيد غاري كوزيت ، المندوب الرسمي للكنيسة الشيعية في الولايات المتحدة ، وممثلين للجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) والأب سيفوندو مونتس ، الأستاذ بالجامعة الكاثوليكية ، ومثلي لجنة أمهات الاشخاص الذين اختفوا أو اعتقلوا أو قتلوا لأسباب سياسية في السلفادور ، ومع الممثلين الدبلوماسيين لاسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

١٨ - وزار الممثل الخاص ايضا سجن الرجال في ماريونسا وسجن النساء في اولهانغو وزنانات الاحتجاز في مقر الشرطة الوطنية والحرس الوطني وشرطة الخزنة وتمكن في جميع هذه الأماكن من التحدث الى من يشاء من السجناء السياسيين بحرية وفي سرية تامة . وتلقى ايضا بيانات من الشهود في مكاتب ابرشية سان سلفادور ، وقدمت الشهود هيئة الحماية القانونية ، وهيئة المساعدة القانونية ولجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) .

١٩ - وفي واشنطن أجرى الممثل الخاص مقابلة مع الدكتور ادmond وفاراغاس كاريتو ، الأمين التنفيذي للجنة الأمريكية المشتركة لحقوق الانسان ومع أحد محامي تلك اللجنة .

٢٠ - وفي واشنطن ، ونيويورك تبادل الممثل الخاص الآراء مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية .

٢١ - وفي مدريد أجرى الممثل الخاص مقابلة مع ممثلين للجنة السياسية والدبلوماسية لجبهة فاريبونند ومارتي للتحرير الوطني ، الجبهة الديمقراطية الثورية ، وفي نيويورك ، أجرى مزيداً من المحادثات مع أحد الممثلين .

٢٢ - وفي نيويورك ، أجرى الممثل الخاص مقابلة مع ممثلي لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان الدولية .

ثانيا - الحالة السياسية العامة

٢٣- لا يعتزم الممثل الخاص ان يسرد التقلبات السياسية التي شهدتها السلفادور حتى هذا الوقت من عام ١٩٨٥ ، اذ انه سيقصر على تناول التطورات الأوثق صلة بقضية حقوق الانسان ، ولا سيما الانتخابات التشريعية والبلدية ، والحوار بين الحكومة ، من جهة - وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، من جهة أخرى .

٢٤- ومن المعروف لدى الجميع أن المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور (٤) قد دعا في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الى اجراء انتخابات عامة لانتخاب نواب في المجلس التشريعي والمجالس البلدية في جميع أنحاء القطر ، وذلك وفقا للدستور وللقوانين السارية . وقد أجريت الانتخابات في ٣١ آذار / مارس ١٩٨٥ ، حيث اشترك فيها تسعة أحزاب سياسية قام ممثلوها بمعاينة ومراقبة العملية الانتخابية . ووفقا للوثائق التي اتاحها للممثل الخاص المجلس المركزي للانتخابات ، فان قوات الأمن المركزي السلفادورية قد أسهمت في تلك العملية باضطلاعها بمسؤولية الحفاظ على الأمن فـي جميع المواقع الانتخابية ، والقيام بنقل الناخبين وتوزيعهم . وفي هذا الصدد ، يجدر التنويه بالموقف الحيادي لقوات الأمن المركزي . كما أوضحت الوثائق أن الانتخابات قد خضعت لاشراف ١٣ مراقبا ومندوبا دوليا ، وان المجلس المركزي للانتخابات لم يتلق ، أثناء سير الانتخابات ، أى اعتراض أو شكوى من أى من الاحزاب السياسية المتنافسة . كما ذكرت الوثائق أن الانتخابات قد أجريت في جميع أنحاء الاراضي الوطنية على الرغم من أن الادلاء بالا صوات في ٢٠ من البلديات قد أجرى في أقرب القرى المجاورة ، وذلك بسبب النزاع الذى ينغص حياة الشعب السلفادورى .

٢٥- وكما حدث في مناسبات سابقة ، ووفقا للتقارير الواردة في الصحف الدولية (٥) ، حاولت قوات المفاويز عرقلة أو تعطيل الانتخابات في الاسابيع التي سبقت اجراءها عن طريق مهاجمة ستة مراكز انتخابية على الأقل ، واعاقة حركة المرور في الطرق الرئيسية ، وحرق أو قصف ٢٠ مقرا من مقار المجالس البلدية . كذلك تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور في شكل تقارير وردت في الصحف المحلية عن انتهاكات حقوق الانتخاب (٦) .

٢٦- وفيما يتعلق بانتخاب نواب المجلس التشريعي ، كان هناك ما مجموعه ٢٣١ ٩٦٥ بطاقة اقتراع صحيحة ، وامتنع عن التصويت ٦٩ ٥٧ شخصا ، وكان هناك ٧٤ ٠٠٧ بطاقات اقتراع باطلة ، و ٦٧٨ ٤ بطاقة اقتراع مطعون فيها ، ٢٥٨ ٢٠٢ ١ بطاقة اقتراع غير مستعملة (٧) . وكانت النتائج كما يلي : الحزب الديمقراطي المسيحي ،

٣٣٨ ٥٠٥ صوتا ، و ٣٣ نائبا ؛ وائتلاف التحالف الجمهوري الوطني - حزب المصالحة الوطنية ، ٣٩٥ ٣٦٧ صوتا ، و ٢٥ نائبا ؛ والحزب السلفادوري المؤسسي الأصيل ، ١٠١ ٣٦ صوتا ، ونائبا واحدا ؛ وحزب العمل الديمقراطي ، ٥٦٥ ٣٥ صوتا ، ونائبا واحدا . أما الأحزاب الأخرى المدرجة في قائمة الانتخاب فلم تحصل على العدد الكافي من الأصوات اللازمة لانتخاب نواب لها في المجلس التشريعي .

٢٧- وفيما يتعلق بالانتخابات للمجالس البلدية (٨) ، كان هناك ٧٦٦ ٩٨٢ بطاقة اقتراع صحيحة ، وامتنع عن التصويت ١٤٨ ٦٦ شخصا ، وكان هناك ٨٨٣ ٧٤ بطاقة اقتراع باطلة ، و ٣٢٤ ٤ بطاقة اقتراع مطعون فيها ، و ١٩٣ ١٤٤٠ بطاقة اقتراع غير مستعملة . وكانت النتائج العامة كما يلي : الحزب الديمقراطي المسيحي ٦٣٥ ٥١٧ صوتا ؛ والتحالف الجمهوري الوطني ٩٨٨ ٢٨٣ صوتا ؛ وحزب المصالحة الوطنية ٧٩٦ ٨٦ صوتا ؛ والحزب السلفادوري المؤسسي الأصيل ٨٢٧ ٤٤ صوتا ، والحزب الشعبي السلفادوري ٥٤٢ ١٦ صوتا ؛ وحزب العمل الديمقراطي ٩٠٨ ٣١ صوتا .

٢٨- وفي أوائل حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، أعاد الرئيس دوارتي تشكيل حكومته (٩) . وكانت أهم التغييرات كما يلي : تعيين السيد رودولفو كاستيليو كلارامونت ، نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للخارجية ؛ وتعيين الدكتور خورخه ادواردو تينوريو وزيرا للرئاسة ؛ والدكتور ادغار ارنستو بليوزو فونيس ، وزيرا للداخلية ؛ والسيدة دلوريس ادوبيغيس انريكيس ، نائبة لوزير التنمية الاجتماعية ؛ والدكتور خوليو الفريدو سامايوا ، وزيرا للعدل ؛ والبروفسور خوسيه البرتو بوينديا ، وزيرا للتعليم ؛ والدكتور ميغل البخاندرول غاليفوس ، وزيرا للعمل والتأمينات الاجتماعية ، والسيد خوليو ريباس غاليونت ، وزيرا للتجارة الخارجية ، والسيد خوليو أدولفو برينديس ، وزيرا للثقافة والمواصلات ، والدكتور سنتياغو مندوسا اغويلار ، مدعيا عاما للجمهورية ؛ والدكتور رفائيل فلوريس اي فلوريس ، أمينا للمظالم .

٢٩- وفي ٨ أيار / مايو ١٩٨٥ أنشئت وزارة الثقافة والمواصلات (١٠) . وفي نفس التاريخ أنشئ مكتب نائب وزير التربية والتعليم (١٠) ، وكذلك مكتب نائب وزير التنمية الريفية والارشاد الزراعي ، الملحق بوزارة الزراعة والانتاج الحيواني (١٠) .

٣٠- ووفقا للمعلومات المقدمة الى الممثل الخاص من حكومة السلفادور (٩) ، قرر المجلس التشريعي ، في ١١ تموز / يوليه ١٩٨٥ ، مد فترة الأحكام العرفية ٣٠ يوما . كما تم تعطيل الضمانات الدستورية المتعلقة بحرية التنقل ، وحرية التعبير ، وحرية المراسلة .

٣١- ومن التطورات السياسية الأخرى التي اطلع عليها الممثل الخاص في الصحف الدولية (١١) ما مؤداه أن السيد روبرتو دوبيسون ، رئيس الحزب السياسي المعروف

.../...

باسم التحالف الجمهورى الوطنى ، قد استقال من منصبه فى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .
ووفقا للمصدر نفسه ، انتخب التحالف الجمهورى الوطنى السيد الفريد وكريستيانى رئيسا
جديدا له .

٣٢- ويقدم الممثل الخاص التقرير التالى عن وضع الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة
فارابوندو مارتي للتحرير الوطنى والجبهة الديمقراطية الثورية .

٣٣- فقد قدم الممثل الخاص ، فى تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الانسان ،
معلومات مفصلة عن الاجتماعات التى عقدت فى الربع الأخير من عام ١٩٨٤ فى مدينتى
لابالما وأياغوالو (١٢) . ولم تعقد بعد تلك الاجتماعات جولة أخرى من المفاوضات .

٣٤- ووفقا لتقارير وردة فى الصحف الأجنبية ، فان الرئيس دوارتي قد أعلن ، فى
آذار/مارس ١٩٨٥ ، ان الحكومة ستستأنف الحوار مع حركة المفاوير بعد الانتخابات
التشريعية والبلدية (١٣) . وبعد الانتخابات ، وبالتحديد فى ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ،
اقترحت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنى - الجبهة الديمقراطية الثورية استئناف
الحوار فوراً وعلى أعلى المستويات فى ٢١ نيسان/ابريل (١٤) ؛ وضمنت اقتراحها ، فى
جملة أمور ، تدابير لتخفيف حدة النزاع ، ومسائل سياسية ، وقيودا متبادلة على
المساعدة العسكرية الأجنبية . وبعد ذلك بأيام ، أعلن السيد ريبى برينديس ، وزير
الرئاسة ، ان الوقت ليس مناسباً لعقد اجتماعات وذلك لأن الحكومة ، رغم عزمها على
مواصلة الحوار والبحث عن وسائل سياسية لاقرار السلم ، ترغب فى الانتظار حتى تتقصد
السلطات الجديدة مهامها وتعقد اجتماعات مع قطاعات شتى من البلد (١٥) . ورفض
الرئيس دوارتي حضور الاجتماع الذى اقترحته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنى (١٦)
وذلك لان التاريخ المقترح يوافق يوم التحصين الوطنى ، وانه ليس على استعداد
للذهاب الى بيركين ، المكان الذى اقترحه المتمردون ، وانه يريد أن يتأكد من أن
الاجتماع سيكون مثمرا ، وليس مجرد مسرحية . وفى ٢٣ نيسان/ابريل قدمت الحكومة ،
عن طريق كبير اساقفة سان سلفادور ، اقتراحا الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنى
يتعلق بجولة من المحادثات (١٧) تكون مغلقة ، وتعقد خارج البلد (١٨) . وردا على
ذلك ، قدمت الجبهة اقتراحا مضادا يحدد تواريخ وأماكن لعقد اجتماعات علنية ومغلقة
فى السلفادور (١٩) ؛ يقترح ، مرة أخرى ، على ما يبدو ، ان تعقد فى مدينتى
بيركين (٢٠) . والواقع ان الجولة الثالثة من المفاوضات لم تعقد قط .

٣٥- ويدرك الممثل الخاص ان تقريره يجب ألا يتضمن أية دلالات ، ولو طفيفة ،
عن مكان انعقاد المحادثات بين الحكومة - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنى -
الجبهة الديمقراطية الثورية ، سواء كان ذلك المكان علنيا أو سريا ، أو عن طابع
أو ظروف تلك المحادثات ، الا أنه يرى أن من حقه التعبير مرة أخرى عن ايمانه الراسخ

بالحاجة الى اقامة حوار صادق وصريح ومفتوح غير قائم على اعتبارات تكتيكية ، وانما على مبدأ انقاذ ارواح المواطنين السلفادوريين ، وعلى الحاجة الى تحقيق تعايش سلمي مستقر في السلفادور في جو من الديمقراطية والتعددية .

ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٦- تفيد تقارير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١) أنه في عام ١٩٨٤ :

" للسنة السادسة على التوالي ، واقتصاد السلفادور يظهر مستوى منخفضا للغاية من النشاط نتيجة لعوامل اقتصادية وعوامل أخرى . ومع ذلك ، وفي أعقاب التقلص الحاد للاقتصاد بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، تغير الاتجاه ، حيث أظهر الناتج المحلي الاجمالي زيادة بلغت ١٥ في المائة . ونتيجة للهجرة المستمرة للسكان الى الخارج بسبب العوامل الاقتصادية وطول فترة النزاع الداخلي ، اتسم معدل النمو السكاني بالاعتدال ، كما أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد قد ازداد بما يقرب من ١ في المائة ؛ بيد أن انخفاضه المستمر في السنوات الخمس الماضية قد وصل في عام ١٩٨٤ الى مستوى يماثل بالكاد ، المستوى الذي كان سائدا منذ عقدين . ومن ناحية أخرى ، ازداد الدخل القومي بدرجة كبيرة نتيجة لتحسن معدلات التبادل التجاري ، وهو التحسن الأول من نوعه بعد فترة من الهبوط المنتظم وانخفاض في مدفوعات سداد الديون الخارجية .

" أما الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الاجمالي فيمكن تحليلها ، أساسا ، باجراء الانتخابات في الربع الأول من عام ١٩٨٤ ، وانتخاب حكومة مدنية ، لمدة أربع سنوات ، ذات سياسة اقتصادية توسعية ، على ما يبدو ، غيرت من نمط التوقعات . وعلى الرغم من صعوبة تقييم أهمية تلك الظاهرة ، فإن عددا من المصالح الاقتصادية الخاصة قد أعربت عن استعدادها لاعادة تنشيط الاستثمار (ازداد الاستثمار الخاص بنسبة ٤ في المائة) . وقد يكون ذلك التحسن قد تحقق نتيجة للمفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة ، التي كان قد أعلن عنها ثم شرع في اجرائها .

" ووفقا لتقرير آخر ، فإن الحكومة تتنبأ بأن يزداد الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٥ بنسبة ٢ في المائة " (٢٢) .

٣٧- وفيما يتعلق بالمرتبات ، فان تقارير اللجنة تفيد بما يلي :

" . . . ومن ناحية الطلب ، لاحظت اللجنة أثر الغاء قرار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي وضع مبادئ توجيهية عامة لسياسة التكيف التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي . أما تلك السياسة ، التي طبقت بحذافيرها اعتبارا من عام ١٩٨٢ ، فقد أسفرت ، في جملة أمور ، عن تجميد المرتبات الأساسية لأكثر من عامين ، مما أدى الى انخفاض قوتها الشرائية الحقيقية . وفي عام ١٩٨٤ ، توقف ذلك الاتجاه نتيجة للزيادات الكبيرة في المرتبات في القطاع العام ، والتي انتشرت ، عند المستوى الأدنى للأجور ، في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية الخاصة . بيد أن المرتبات الأساسية ، في الأنشطة الزراعية والزراعية - الصناعية ، ظلت على مستوى عام ١٩٨٠ .

" كما كان لزيادة تدفق التحويلات الخاصة في شكل مبالغ محولة من المواطنين السلفادوريين المقيمين في الخارج أثر مفيد على دخل الفرد" (٢١) .

٣٨- الا أن البطالة ظلت ، تقريبا ، عند نفس المستوى ، أي بنسبة ٣٠ في المائة ، وذلك منذ بداية الثمانينات . وتفسر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلك الظاهرة بأن أكثر الأنشطة المتسمة بكثافة اليد العاملة ، أي زراعة البن والقطن وأعمال التشييد ، كانت من بين أكثر القطاعات كسادا . ووفقا للتقرير نفسه ، فان انتقال سكان الريف الى المناطق الحضرية ، هربا من القتال الدائر ، انما كان بمثابة عامل آخر أدى الى حدوث تلك النسبة المرتفعة . وقد أسفر ذلك عن زيادة في حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، التي تمثل عاملا هاما من عوامل تخفيف حدة مشكلة البطالة .

٣٩- الا أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسلط الضوء (٢١) على التأثير الشديد للحرب الأهلية على الاقتصاد :

" . . . حيث تسببت ، في جملة أمور ، في احداث مظاهر خلل خطيرة في جهاز الانتاج ، وفي تشريد الاشخاص ، وفي احداث خسائر في الارواح وخسائر مادية وفي تحويل النفقات العامة الى تمويل الأنشطة غير المتصلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من حدوث تغيرات مفيدة في التوقعات الاقتصادية ، فان التوترات الاجتماعية والسياسية الخطيرة ظلت تعمل على تثبيط الاستثمارات وتشجيع هروب رؤوس الأموال ، وفي بعض الحالات هروب الموارد البشرية . وبوجه عام فان الحرب الأهلية أدت الى تجزئة السلفادور جغرافيا واقتصاديا ، مقيدة بذلك الأنشطة الانتاجية والعمالية والدخل " .

٠٠/٠٠

٤٠- وخلاصة القول ان تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يخلص الى ما يلي (٢١) :

" . . . أظهرت السياسة الاقتصادية ، في عام ١٩٨٤ ، بعض الجوانب التي ميزتها عن السياسة التي كانت مطبقة في السنوات السابقة ، وذلك من حيث أن التطورات السياسية والنزاع الداخلي قد شهدا تغييرات نتيجة للعملية الانتخابية وتحرك ، هو الأول من نوعه ، نحو إنهاء النزاع عن طريق الحوار " .

٤١- وكان الممثل الخاص قد أشار باسهاب في تقاريره السابقة (E/CN.4/1502 و E/CN.4/1983/20 و E/CN.4/1985/25 و Corr.1 و E/CN.4/1985/18) الى برنامج الإصلاح الزراعي الذي اضطلع به مجلس قيادة الحكومة الثورية في عام ١٩٨٠ . وتشير هذه المعلومات الى انه وفقا للمادة ١٠٥ من الدستور الحالي الذي اعتمد في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ والذي دخل حيز النفاذ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر التالي ، يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري في السلفادور أن يمتلك مزرعة تصل مساحتها الى ٢٤٥ هكتارا ، الأمر الذي يعني أن المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الزراعي لا تشمل المزارع التي تزيد مساحتها عن ذلك . وينبغي أيضا ملاحظة أن المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعي لم تنفذ على الاطلاق .

٤٢ - ووفقا للمذكرة المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور من الممهد السلفادوري للاصلاح الزراعي (٢٣) فانه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، بلغ عدد الملكيات الزراعية المتأثرة في المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الزراعي ٤٧٠ قطعة مجموع مساحتها ٣٦٢٤ ٢١٩ من الهكتار . وعوض الملاك السابقين عن ٢٨٦ من هذه القطع بسندات ونقدية يبلغ مجموع قيمتها ٢٤١ ٢٨ ٤٤٤ كولونا ، وصدرت سندات ملكية لـ ٩٨ جمعية تعاونية في القطاع المستصلح . وجاء في المذكرة أيضا ، أنه حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، كان عدد المستفيدين من الاصلاح ١٥٤ ١٨٨ شخصا . وأشارت المذكرة الى أن الاجراءات المؤسسية ركزت على المجالات التالية : (أ) التعجيل بعملية تعويض الملاك السابقين وتسليم صكوك الملكية للتعاونيات المستفيدة من البرنامج ، (ب) تنفيذ تدابير تتعلق بتعديل التنظيم الاداري ونظم الانتاج في التعاونيات بغية تحويلها الى وحدات انتاجية مدرة للربح ، (ج) تعزيز التدابير الرامية الى زيادة المكاسب الاجتماعية .

٤٣ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح الزراعي ، ووفقا للوثائق التي قدمت الى الممثل الخاص من قبل السلطات المختصة (٢٤) في سان سلفادور . كانت الحالة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ كالآتي : ورد ١٤٢ ٧٩ من الطلبات ، ويوجد ٦٣ ٦٦٨ مستفيدا مباشرا من مجموع المستفيدين البالغ ٣٨٢ ٠٠٨ وبلغت المساحة المتأثرة ٣٩ ٠٠٣ مناساس وصدر ٦٧٦ ٦٥ صكا مؤقتا استفاد منها مباشرة ٦١٤ ٥٥ شخصا . وتنص الوثيقة على أن قطاعات السكان المشتركين في البرنامج يتمتعون حاليا بخدمات من قبيل المساعدة التقنية والائمان الزراعي والتنمية المجتمعية . الخ الذي يترتب عليه عدم اقتصارهم حاليا على أنشطة زراعة الكفاف بل دخولهم في أنشطة أخرى تتيح لهم تحسين مستوى معيشتهم .

٤٤ - وشرح القائمون على تنفيذ المرحلة الثالثة من الاصلاح الزراعي للممثل الخاص المصاعب التي تترتب على الأعمال التي يتركبها المفاوض مثل توجيه التهديدات لموظفي المصرف الوطني للأراضي الزراعية وحرق المركبات والمحاصيل وفرض ضرائب لحساب الشورى على الفلاحين المستفيدين من البرنامج .

٤٥ - وفيما يتعلق بالحقوق المتعلقة بالعمل التي يتمتع بها المواطنون السلفادوريون ، نما الى علم الممثل الخاص حدوث اضرابات متكررة عن العمل بما فيها اضرابات قام بها موظفون في القطاع العام (٢٥) . وقد اضطرت اضرابات الموظفين العموميين ، وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الى أن تعلن في الصحف المحلية أن العمل لا يزال ساريا بالمرسوم رقم ٢٩٦ المؤرخ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٠ (٢٦) . وينص هذا المرسوم على اعتبار . . " اضراب موظفي الدولة والعاملين بها وأجهزتها اللامركزية عن العمل والترك الجماعي للعمل عملا غير مشروع " .

٠٠/٠٠

٤٦ - ويود الممثل الخاص أن يشير على الأخص الى الاضراب الذي شهده القطاع العام في نهاية آيار/مايو وبداية حزيران/يونيه وقام به العاملون في المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي ، وهو الاضراب الذي اقتضى استدعاء الجيش لفضه . ووفقا لما نشرته الصحافة الدولية (٢٧) ، قام نحو ٥٠٠ من الجنود السلفادوريين ، مسلحين بالرشاشات ويرتدون اقنعة واقية من الغازات ، باقتحام مستشفى سان سلفادور العام للضمان الاجتماعي في يوم الاحد ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ لتفرقة ٣٠٠ من العاملين المضربين عن العمل لمدة ثلاثة أسابيع . وذكرت التقارير أيضا انه قد نتج عن هذه الحوادث وفاة أحد المرضى بسكتة قلبية لعدم حصوله على الرعاية اللازمة ، كما قتل في الهجوم أربعة ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية ، أعتقد خطأ أنهم من الجماعة المخربة . أما رواية الحكومة السلفادورية بشأن هذه الحوادث (٢٨) فتذهب الى أن " الاجراءات العسكرية قد أتخذت لضمان الامتثال للقرار القضائي الذي يقضي بعدم شرعية الاضراب عن العمل ، ولا استئناف خدمات الضمان الاجتماعي الى أكثر من ٣٠٠٠٠ عميل للمعهد " . وقد مت الحكومة ايضا حات أخرى مؤداها أن تلك العملية قد نفذت استنادا الى أسباب قانونية هي ما يلي : (أ) المادة ٢٢١ من الدستور ، التي تحظر على عمال الحكومة والبلديات الاضراب عن العمل والترك الجماعي له ، (ب) القرار الذي أصدرته محكمة العمل ويعلن عدم شرعية الاضراب عن العمل ، (ج) الفقرة الفرعية ٤ من المادة ٤٠٠ من القانون الجنائي ، التي تصنف المشاركة الفردية أو الجماعية في احتلال مبان ، أو مبان عامة ، أو مبان يستخدمها الجمهور ضمن جرائم الارهاب ، (د) المادة ٢١١ من الدستور التي توعد الى قوات الأمن المركزي القيام بالمحافظة على النظام ، والأمن ، والسكينة العمامين وقامت الرابطة العامة للموظفين العموميين والعاملين في البلديات في السلفادور بنشر اعلان من جانبها في الصحف المحلية (٢٩) ، ذكرت فيه أنه لم يكن ينبغي مطلقا استعمال الأساليب التي استخدمت لفض الاضرابات في مستشفى الضمان الاجتماعي ، وأدانت جميع أنواع الهجمات التي تعدى على حياة الانسان ، ودعت الى مواصلة الحوار على نطاق واسع ، وقد صيغ البلاغ الصحفي (٣٠) الذي أصدره اتحاد العاملين في المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي في عبارات مماثلة .

٤٧ - ويعتزم الممثل الخاص في هذا الفصل استنساخ بعض التقارير العديدة المتعلقة بما ترتكبه جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني من تخريب منظم للهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد . وقد زودت السلطات السلفادورية الممثل الخاص مجددا بمعلومات مستفيضة تتعلق بهذه الأعمال . الا أن هذه الوثائق من الطول والاستفاضة بحيث يتعذر إعادة استنساخها كاملة لذلك سيقوم الممثل الخاص بإيجازها ، كما سيقوم بتجميع بعض المعلومات الغزيرة التي أوردتها الصحافة الدولية .

٠٠/٠٠

٤٨ - ووفقا للمعلومات المقدمة من لجنة الصحافة التابعة للقوات المسلحة (٣١) ، قامت قوات المفاوير خلال النصف الأول لعام ١٩٨٥ بارتكاب أعمال التخريب التالية : ١٤٧ عملا تخريبيا في كانون الثاني /يناير ، و ١٨٢ في شباط /فبراير ، و ١٨٦ في آذار /مارس ، و ١٣٩ في نيسان /ابريل ، و ١٦٩ في أيار /مايو ، و ٢٤ في حزيران /يونيه . وبذلك بلغ مجموع عمليات التخريب التي أرتكبت خلال هذه الفترة ٨٣٩ عملا تخريبيا تشمل السلب واشعال الحرائق والحاق أضرار بشبكة النقل والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات والزراعة . وذكر تقرير آخر قدمته الشرطة الوطنية (٣٢) الى الممثل الخاص ، أن المعارضة المسلحة قامت في الفترة من ١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب /أغسطس ١٩٨٥ ، بارتكاب ١١١١ عملا تخريبيا تتضمن تفجيرات بالديناميت ، و ٢٦٤ عملا تخريبيا باشعال الحرائق ، و ٢٢٦٤ عملا آخر من أعمال التخريب . وذكرت الادارة الوطنية للمواصلات السلوكية واللاسلكية في السلفادور من جانبها ، انها عانت في الفترة من ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ حتى ٢٨ آب /أغسطس ١٩٨٥ من خسائر ناجمة عن عمليات للمفاوير بلغت قيمة الخسائر فيها ٧٩٣ ٤٦٢ ٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، وبلغ مجموع من قتل فيها خمسة من عاطليها (٣٣) . وذكرت شركة الكهرباء السلفادورية أنها تكبدت في نفس الفترة نتيجة لأعمال قام بها المفاوير خسائر تقدر قيمتها بـ ٩٩ ٣٢٣ ٣٠ كولونا ، ونتج عن تلك الأعمال أيضا اصابة عدد من الأشخاص ومقتل ثلاثة (٣٤) . وقد تم حكمة السلفادور بدورها الى الممثل الخاص وثائق مسببة (٣٥) ، يتعذر استنساخها بالكامل ، تتعلق بهجمات عديدة قام بها المفاوير ضد الممتلكات الخاصة والعامة . وكما قام المسؤولون في الحكومة بأنفسهم بشرح العديد من هذه الهجمات للممثل الخاص ، وأعربوا عن قلقهم البالغ بشأن آثارها الضارة على اقتصاد البلد .

٤٩ - وفيما يلي يستنسخ الممثل الخاص بعضا من التقارير الاخبارية العديدة المتصلة بهذا الموضوع ، التي نشرتها الصحافة العالمية .

٥٠ - أفادت جريدة "انترناشونال هيرالد تريبيون" (٣٦) أن ، "أعمال التخريب وأعمال القتل الأخرى التي نسبت الى اليسار في السلفادور زادت في الأشهر القليلة الماضية" .

٥١ - وأفادت صحيفة "دي غارديان" . . بأن المفاوير مروا في أقل من شهر واحد ١٣ من مباني مجالس المدن تستخدم كمخازن لحفظ السجلات الانتخابية التي تستخدم في انتخابات المجلس التشريعي المقرر عقدها يوم ٣١ آذار /مارس (٣٧) .

٥٢ - ووفقا لما ذكرت مصادر عديدة ، أفاد الجيش في أيار /مايو ، أن المفاوير ، طبقا لحساباته " . . . سلبوا أو أحرقوا ٣٢ من مباني مجالس المدن ، وأغلبها في المقاطعات الشرقية" (٣٨) .

.. / ..

٥٣ - وفيما يتعلق بمحاولات المفاوضين عرقلة عملية الادلاء بالاصوات في انتخابات ٣١ اذار/مارس ، ذكرت صحيفة "البائيس" أن " . . . تبادل لا إطلاق النار قد حدث في الساعات الأولى من الصباح (٣١ اذار/مارس) بالقرب من سان ميغيل . . . " ولا حظت " . . . أن الحملة المكثفة التي يتعرض لها النقل على الطرق قد منعت آلاف من الناخبين من السفر يوم السبت الى البلديات المسجلة فيها اسماءهم " وأن هذه المشكلة حالت بينهم وبين الادلاء بأصواتهم . . . وكان لحادث إطلاق نيران رشاشات على حافلة في أوغولان ، مما أودى بحياة امرأة ، أثر مباشر أيضا في العدول عن التصويت" (٣٩) .

٥٤ - وتلقى الممثل الخاص معلومات أخرى (٢٢) تتعلق بمحاولات المفاوضين عرقلة الانتخابات ، تشمل ادعاءات بشن هجمات على المركبات ، وبث الغمام على الطرق ، مما حال دون وصول الناس الى مراكز التصويت ، وحادث القاء قنبلة أسفر عن تد مير حافلة في اشالا تينانغو ، قبل يوم واحد من الانتخابات ، أدى الى مقتل ستة أشخاص واصابة أحد عشر بجراح . وطبقا لنفس المصدر ، قتل في ' أوغولان ' طفلة في الخامسة من عمرها وعجوز عندما انفجر فيهما لغم لدى عبورهما الطريق . وزعم كذلك أن المفاوضين قد قاموا في يوم الانتخابات بإطلاق نيران الرشاشات على سيارة في سان ميغيل مما أسفر عن مقتل أحد المشتركين في حلقة دراسية واصابة قس بجراح . وذكر أيضا أن بعض خطوط الكهرباء ومحطات الطاقة الكهربائية في أنحاء البلد قد تعرضت للتدمير .

٥٥ - وجاء في تقرير ورد في جريدة "انترناشونال هيرالد تريبيون" . . . أن المتطرفين تسبوا في إلحاق اضرار بالاقتصاد في العام الماضي تبلغ قيمتها ٢٩٣ر٩ من المليون من دولارات الولايات المتحدة ، أى بزيادة قدرها حوالي ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة عن عام ١٩٨٣ . وأن مجموع التكاليف المقدرة للتخريب الذى تعرض له الاقتصاد في سنوات الحرب الخمس يبلغ ١٢١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة" (٤٠) .

٥٦ - وأشارت صحيفة "البائيس" أيضا الى هجوم جديد شنه المفاوضين على شبكة النقل وشبكة الكهرباء في البلد ، فأفادت " بأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كررت عن طريق محطتي البث الاذاعي الرسميتين التابعتين لها وهما ، راديو فينيسيريموس وفارابوندو مارتي ، أنهما ستواصل هجوماها الأخير حتى اشعار آخر . وأن الحملة الحالية للمفاوضين - وهي الحملة السابعة خلال هذا العام - قد أسفرت عن تد مير أو اتلاف ثمان مركبات على الأقل ، بما في ذلك حافلات ، وشاحنات وسيارات رسمية (٤١) .

٥٧ - ووفقا لتقرير نشرته "انترناشونال هيرالد تريبيون" فان السيد خواكيم فيلالوبس كبير القادة العسكريين للمفاوضين قد شرح ما أسماه بالاستراتيجية الجديدة للمفاوضين لشن حرب انتهاك . . . حملة تخريب واغتيال ونصب كائن مدعمة بزيادة بث الألغام والشراك الخداعية . . . وذكر السيد فيلالوبس أن هذه الاستراتيجية تستهدف استنزاف اقتصاد البلد الى أن يبلغ نقطة الانهيار" (٤٢) .

٥٨ - ومرة أخرى ، اعترفت جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني بانها " نفذت أعمالا ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية كجزء من حملاتها العسكرية " . ولكنها أكدت ان مثل هذه الاعمال لا تشكل خرقا لاتفاقيات جنيف ، بل مسموح بها بموجب المادة ٥٢ من البروتوكول الاضافي الاول . وأضافت الى ذلك قولها انه يجب عدم المبالغة في تصوير الاثار السلبية لتلك الهجمات ، لانها ليست السبب الرئيسي في اضعاف اقتصاد البلد . وتعتقد جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ان " هروب رأس المال أو عدم استثماره من قبل القطاع الخاص ، وهو القطاع الأكثر نفوذا ، أو الانفاق العسكري المبالغ فيه لحكومة السلفادور ، قد أسهم ، بلا شك ، اسهاما أكثر حسما في تقويض الحقوق الاقتصادية للسلفادوريين بالمقارنة بنتائج أعمال جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية " . فضلا عن ذلك فان جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني لا تعارض في التفاوض مع الحكومة على وقف تلك الهجمات ، وتشير الى انها قد تقدمت باقتراح بهذا الشأن ضمن اقتراح السلم الشامل الذي عرض في اياغوالو (٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) (٤٤) .

٥٩ - وعلى أية حال فان الممثل الخاص لا يمكنه ان يخفي قلقه العميق ازاء تلك الهجمات ، نظرا لانها تساعد على اضعاف اقتصاد البلد ، المسلوب القوة فعلا ، مهددة بذلك تهديدا خطيرا تمتع الشعب السلفادوري في الحاضر والمستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة .

رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية

٦٠ - ظل الممثل الخاص يتلقى بنودا من معلومات شتى عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور . ونظرا لطبيعة تلك المعلومات ، فان من الصعب اخضاعها لاستعراض تفصيلي ناقد في ضوء الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الانسان . وبناء على ذلك ، رأى الممثل الخاص ، كما كانت الحال في تقاريره السابقة ، أن من الافضل اتباع اسلوب مختلف ، هو التصنيف الذي تراعى فيه مراعاة شاملة أخطار الانتهاكات والظروف الفعلية التي حدثت فيها تلك الانتهاكات . وهذا التصنيف ، الذي لا ينطوي بأي حال على أى فروق صارمة بين الفئات المختلفة ، هو كما يلي : (أ) القتل ؛ (ب) حالات الاختطاف والاختفاء ؛ (ج) المعتقلون السياسيون ؛ (د) موقف القضاء الجنائي السلفادوري ؛ (هـ) انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المفاويز .

ألف - الاغتيالات

٦١ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الاغتيالات السياسية لمدنيين غير مقاتلين . ويدرك الممثل الخاص، كما كان في السنوات السابقة، صعوبة التحديد الدقيق لعدد تلك الجرائم ويرى ان هذه الصعوبة تعود الى مجموعة متنوعة من الاسباب. ويتعلق السبب الاول بصعوبات التحري، خاصة في مناطق القتال . والسبب الثاني هو نفس حجم بعض الارقام . وهناك سبب آخر هو انه كثيرا ما لا تتكشف المعلومات المتعلقة بحالات القتل الا بعد العثور على الجثث بحيث يكون من الصعب تحديد ما اذا كانت جرائم القتل هذه قد ارتكبت بسد وافع سياسية حقا او انها جرائم عادية فحسب . كذلك يوجد سبب آخر هو ان النزاع المسلح قائم بين جيش نظامي ومنظمة للمقاومة وقد يكون من الصعب في بعض الاحيان تحديد ما اذا كان القتلى من المقاتلين او المدنيين . وأخيرا، تزيد من الصعوبات الاختلافات في المنهجية التي تتبعها مصادر المعلومات المختلفة . ولكل تلك الاسباب يرى الممثل الخاص ان هناك حاجة للحذر الشديد فسي تحديد اعداد الاغتيالات السياسية لغير المقاتلين ، لانه ليست هناك طريقة للتأكد من ان الاعداد المبلغ عنها للاغتيالات السياسية تعكس بدقة العدد الفعلي ، وتبين التفاوتات الواسعة أحيانا بين تلك الارقام، بوضوح ، الحاجة الى الحذر .

٦٢ - ووفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٤٥) ، تعزى خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ الحالات التالية للاعدام دون محاكمة الى القوات المسلحة الحكومية والهيئات شبه العسكرية : ٢٢٧ حالة في كانون الثاني /يناير؛ و ١٤٦ حالة في شباط /فبراير؛ و ١٢٨ حالة في آذار/مارس؛ و ١٦٨ حالة في نيسان /ابريل؛ و ١١٦ حالة في ايار/مايو؛ و ٦٥ حالة في حزيران/يونيه . وعلى أية حال ، تشمل هذه الارقام أشخاصا " غير محددى المهنة " ، ويعلل ذلك بأن " الضحايا (المدنيين) في هذه الفئة ماتوا ، عموما ، ميتة عنيفة نتيجة القصف بالقنابل والقذائف " . ولهذا السبب، نظرا لان أرقام حالات القتل المذكورة ضمن هذه الفئة هي ١٢٧ حالة في كانون الثاني /يناير، و ٧٨ حالة في شباط /فبراير، و ٤٢ حالة في آذار/مارس، و ٨٢ حالة في نيسان /ابريل ، و ٣٧ حالة في ايار/مايو، و ٩٥ حالة في حزيران/يونيه ، فقد بلغ مجموع حالات قتل المدنيين التي لا علاقة لها بالعمليات العسكرية ١٠٠ حالة في كانون الثاني /يناير، و ٦٨ حالة في شباط/فبراير، و ٨٦ حالة في آذار/مارس، و ٨٦ حالة في نيسان /ابريل ، و ٧٢ حالة في ايار/مايو، و ٦٣ حالة في حزيران/يونيه . وبذلك يكون المجموع ٤٧٥ حالة في الستة أشهر الاولى من العام . ويشير الممثل الخاص الى ان هذا هو المصدر الوحيد الذى يعطي مثل هذه الارقام الكبيرة .

.../...

٦٣ - أما الأرقام التي قد متها هيئة الحماية القانونية الابرشية لنفس تلك الاشهر من عام ١٩٨٥ فهي أقل بدرجة ملحوظة . فأعداد المدنيين الذين قتلوا في ما يسمى " هجمات عشوائية للجيش على السكان المدنيين " ، وفقا للمعلومات التي قد مها هذا المصدر ، هي كما يلي : في كانون الثاني /يناير ، تعزى ١٤ حالة قتل الى فصائل الموت وتعزى سبع حالات الى الجيش (٤٦) ؛ وفي شباط /فبراير ، تعزى ٢٢ حالة الى فصائل الموت وتعزى حالتان الى الجيش (٤٧) ؛ وفي آذار /مارس ، تعزى ١٨ حالة الى فصائل الموت وتعزى حالة واحدة الى الجيش (٤٨) ؛ وفي نيسان /ابريل ، تعزى ١١ حالة الى فصائل الموت وتعزى ٤ حالات الى الجيش (٤٩) ؛ وفي ايار /مايو تعزى ١٢ حالة الى فصائل الموت ، وتعزى أربع حالات الى الدفاع المدني ، وتعزى حالة واحدة الى شرطة الخزنة ، وتعزى حالتان الى الجيش (٥٠) ؛ وفي حزيران /يونيه (٥١) ، تعزى خمس حالات الى فصائل الموت ، وتعزى حالتان الى الجيش ، وتعزى حالة واحدة الى الحرس الوطني ، بينما تعزى حالة واحدة الى الدفاع المدني .

٦٤ - والأرقام التي قد متها لجنة حقوق الانسان السلغادورية (الحكومية) أقل من حتى من ذلك (٥٢) . ففي كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ عزيت وفاة اثنين من المدنيين الى افراد في قوات الامن المركزى ونتجت وفاة اربعة من المدنيين عن أعمال ارتكبها أشخاص مجهولون ؛ وعزيت وفاة اثنين من المدنيين الى منظمات او جماعات مجهولة . وفي شباط /فبراير ، عزى مقتل فرد من المدنيين الى افراد في قوات الامن المركزى وعزيت ١١ حالة الى أشخاص مجهولين . وفي آذار /مارس نتجت اربع حالات وفاة بين المدنيين عن أعمال ارتكبها أشخاص مجهولون . وفي نيسان /ابريل قتل مدنيان بايدي أشخاص مجهولين . وفي ايار /مايو عزى مقتل ستة اشخاص مدنيين الى جماعات او منظمات مجهولة .

٦٥ - وقد أحاط الممثل الخاص علما أيضا بالأرقام التي حددتها سفارة الولايات المتحدة في السلغادور . ووفقا لتلك الأرقام ، التي تستند الى تقارير الصحف المحلية (٥٣) ، وقعت في كانون الثاني /يناير ثلاثة حوادث قتل " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها " و ١٢ حادثا ارتكبها مهاجمون مجهولون ؛ ووقع في شباط /فبراير حادث واحد " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها " وحادثان ارتكبهما مهاجمون مجهولون ؛ ووقع في آذار /مارس حادث قتل واحد " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها " وخمسة حوادث ارتكبها مهاجمون مجهولون ؛ ووقعت في نيسان /ابريل خمسة حوادث قتل ارتكبها مهاجمون مجهولون وحادث واحد ارتكبه الدفاع المدني ؛ ووقع في ايار /مايو حادثا قتل " من المحتمل ان اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها " وخمسة حوادث ارتكبها مهاجمون مجهولون ؛ ووقع في حزيران /يونيه حادثا قتل " من المحتمل ان اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها " ، وسبعة حوادث

٠٠/٠٠

ارتكبتها مهاجمون مجهولون ، وحادث واحد ارتكبه الدفاع المدني ، وحادث واحد ارتكبه القوات المسلحة ؛ وفي تموز/يوليه وقعت حوادث قتل ارتكبتها مهاجمون مجهولون ؛ وأربعة حوادث ارتكبتها القوات المسلحة . ويجب ان نشير الى ان الارقام التي قدمتها سفارة الولايات المتحدة تتضمن الفئة الخاصة التي تمثلها " الاغتيالات السياسية بأيدي المفاويز" التي سوف يعلق عليها الممثل الخاص في موضع آخر .

٦٦ - وهذه اذن هي القوائم التي اتاحت للممثل الخاص والتي يقدمها الى الجمعية العامة . ووفقا للقائمة التي قدمتها هيئة المساعدة القانونية المسيحية فان عدد الاغتيالات السياسية لمدنيين غير مقاتلين أظهرت زيادة بالقياس الى العام السابق ، ولكن الممثل الخاص ، توخيا منه للحذر المشار اليه اعلاه ، غير مقتنع تماما بان هذا الاستنتاج صحيح . وتبين القائمة التي قدمها مصدر آخر - هو هيئة الحماية القانونية - ان الارقام للنصف الاول من عام ١٩٨٥ أعلى بقليل من ارقام النصف الثاني من عام ١٩٨٤ . وتشير القوائم الاخرى التي استشهد بها الممثل الخاص الى ان عدد حوادث القتل قد انخفض . ولكن ، بعد الاستماع الى الاراء التي عبر عنها في السلفادور واماكن اخرى اشخاص ومؤسسات يفضلون البقاء مجهولين ، تكون لدى الممثل الخاص انطباع بان الانخفاض الملحوظ عن فترات سابقة الذي سجل في النصف الثاني من عام ١٩٨٤ قد استمر . وبعبارة اخرى فانه يبدو ان مجموع الاغتيالات السياسية خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ هو فعلا نفس مجموع الحالات في النصف الثاني من عام ١٩٨٤ وأقل بكثير من العدد في الفترات السابقة .

٦٧ - ويلاحظ الممثل الخاص ان القوائم التي استشهد بها تتضمن حوادث قتل تعزى اما الى " هيئات شبه عسكرية " او " فصائل الموت " أو " مهاجمين مجهولين " . ومن الواضح ان مسؤولية حوادث القتل تلك لا تقع مباشرة على حكومة السلفادور ، بل تقع عليها بصورة غير مباشرة ، بقدر ارتباط الجناة بموظفي الحكومة او بقدر كون اولئك الموظفين يحمونهم او يفضون الطرف عنهم ، كما كانت الحالة بوضوح في السنوات السابقة . وفيما يتعلق بعام ١٩٨٥ ، لم يستطع الممثل الخاص ان يتوصل الى استنتاجات ثابتة ونهائية بشأن مدى الدعم او التغاضي الذي تلقاه فصائل الموت من موظفي الحكومة ، مثل ضباط الجيش او قوات الامن . وعلى أية حال ، يرى الممثل الخاص ان اولئك الذين يساندون ويحمون تلك المنظمات الان ليسوا من كبار الموظفين او القادة .

٦٨ - حوادث الاختطاف والاختفاء

٦٨ - ما زال الممثل الخاص يتلقى معلومات بخصوص الأشخاص المخطوفين أو المعتقلين لأسباب سياسية الذين أبلغ عن بعضهم باعتبارهم من المفقودين ، وهو يود أن يلاحظ ، كما فعل في التقارير السابقة ، أنه يجب أيضا في هذا المجال تناول الأرقام ذات الصلة بأكبر درجة من الحذر . ويجب ذلك أولا لأنه يحدث أحيانا بعد الاعتقال أو الاختطاف أن يعثر على جثث هؤلاء الأشخاص ، وتعتبر هذه الحالات جرائم قتل . وفي حالات أخرى يكشف أن الأشخاص المخطوفين على قيد الحياة في مراكز اعتقال رسمية ، ويعتبر هؤلاء سجناء سياسيين . وفي حالات أخرى أيضا يفرج عن الأشخاص المخطوفين . وأخيرا هناك حالات لا يعثر فيها على الأشخاص المعتقلين ، ربما لكونهم قتلوا وأخفيت جثثهم وحينئذ فقط يمكن التحدث بشكل صحيح عن وقوع حوادث اختفاء ، وقد رأى الممثل الخاص أن من اللازم اعطاء هذه الايضاحات قبل أن يدرج في تقريره معلومات عن الأرقام المتعلقة بحالات الاعتقال والاختفاء والتي تتداخل في حالات كثيرة مع الأرقام المتعلقة بجرائم القتل والاعتقالات السياسية .

٦٩ - وحسبما أفادت هيئة الحماية القانونية (٤٦) فإنه قد أبلغت اليها ٧ حالات اعتقال في كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ منسوبة الى أجهزة الأمن والجيش . كما سجل حادثان اختفى فيهما شخصان وأفرج عن ١٢ شخصا من المعتقلين . وفي شباط /فبراير ١٩٨٥ (٤٧) كانت هناك ١ حالات اعتقال وحالتا اختفاء وظهر ١٠ أشخاص في مراكز الاعتقال الرسمية . وفي شهر آذار /مارس (٤٨) اعتقل ١٢ شخصا ، اختفى منهم اثنان وظهر ١٠ أشخاص في مراكز الاعتقال الرسمية . واعتقل ٢٦ شخصا في شهر نيسان /أبريل (٤٩) ، اختفى منهم ٧ أشخاص وظهر منهم ١٩ في مراكز الاعتقال الرسمية . وفي شهر أيار /مايو (٥٠) اعتقل ١١ شخصا اختفى منهم ٣ وظهر ٨ منهم في مراكز الاعتقال الرسمية . وفي شهر حزيران /يونيه اعتقل ١٤ شخصا ، اختفى منهم اثنان وظهر ١٢ منهم في مراكز الاعتقال الرسمية (٥١) ، وقد وجد الممثل الخاص صعوبة في تناول هذه الأرقام ، وخاصة تلك المتعلقة بحالات الاختفاء ، نظرا لأن سجلات هيئة الحماية القانونية لا تبين ما اذا كان الأشخاص المختفون هم نفس الأشخاص الذين ظهروا فيما بعد في مراكز الاعتقال الرسمية ، إلا أنه من الواضح حدوث انخفاض في عدد حالات الاختفاء بالمقارنة بالفترات السابقة .

٧٠ - وقد أشارت لجنة حقوق الانسان المبلغادية (الحكومية) (٥٤) بخصوص حالات الاختفاء والاعتقال الى أن ٤١٩ شخصا قد اختطفوا في عام ١٩٨٣ أي بمتوسط ٣٥ شخصا في الشهر . وفي عام ١٩٨٤ ، اختطف ٨٧٣ شخصا أي بمعدل ٧٢ شخصا في الشهر والمعدل الحالي هو ٦٠ شخصا في الشهر . وأشار نفس المصدر الى حدوث ١٥٣ حالة اختفاء في عام ١٩٨٤ والى أنه قد أبلغ عن ٤٧ حالة في الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٨٥ .

ويبدو أن كثيرا من حالات الاختفاء يعود الى الأنشطة الاجرامية العنصرية وأن معظم الأشخاص الذين يعتقد أنهم قد اختفوا أو ظهروا في أجهزة الأمن ، قد الحقوا بالجيش أو انضموا الى صفوف جبهة فارابوندو مارتى للتحريض الوطني . بل هناك حالات اضطر فيها الأشخاص الذين يجرى البحث عنهم الى النزوح الى خارج البلد .

٧١- من بين الأشخاص الذين أبلغت حالات اختفائهم الى الممثل جانبيت سامور هاسيون وماكسيما ريبس فيلياثورو ، اللتان يعتقد أنهما قد اعتقلتا بواسطة أفراد الحرس الوطني في مدينة سان ميغيل في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ (٥٥) . وطبقا لما أوردته منظمة العفو الدولية فان لجنة صحافة قوات الأمن المركزي قد أعلنت في حزيران / يونيه ١٩٨٥ أن أيًا من المرأتين لا توجد في الحجز ، إلا أن مصادر مستقلة قد أخبرت الممثل الخاص في سان سلفادور أنه يعتقد عموما أن المرأتين ليستا على قيد الحياة .

جيم - المعتقلون السياسيون

٧٢- حسب المعلومات المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور من السلطات المختصة ، فانه حتى يوم ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ كان هناك ٤٦٢ معتقلا سياسيا في سجن الرجال ماريونا (كان هناك ٣٧٥ في يوم ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤) و ٤٤ من المعتقلات السياسيات في سجن النساء بأيلوانغو (كان هناك ٢٣ في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤) . فضلا عن ذلك ، كان هناك ٣٠ معتقلا سياسيا في المقر الرئيسي لشرطة الخزائن في سان سلفادور (كان هناك اثنان في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤) و ١١ معتقلا سياسيا في المقر الرئيسي للحرس الوطني في سان سلفادور (كان هناك ٥ في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤) . وهكذا ، وجد الممثل الخاص أثناء زيارته عام ١٩٨٥ عددا من السجناء السياسيين أكبر مما كان قد وجده في زيارته عام ١٩٨٤ .

٧٣- فضلا عن ذلك ، احتجز ٧٤٣ شخصا في الفترة من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٥ طبقا للمعلومات المقدمة من الشرطة الوطنية ، وذلك " لوجود صلة بينهم وبين أعمال الارهاب " . وأفرج في تلك الفترة عن ٣٠٩ أشخاص .

٧٤- وفيما يتعلق بمعاملة المعتقلين السياسيين ، تلقى الممثل الخاص وثائق من " هيئة المعونة القانونية المسيحية " (٥٦) تشير الى أنه في الفترة من حزيران / يونيه ١٩٨٤ والى شباط / فبراير ١٩٨٥ دخل ٣٤٢ معتقلا سياسيا سجن ماريونا . وطبقا للمعلومات التي جمعها نفس المصدر ، تعرض ٢٣٢ معتقلا لأساليب التعذيب النفسي ، كما كانت هناك أيضا ٥٧ حالة تعذيب أدت الى اصابات جسدية خطيرة . وذكرت رسالة أرسلتها هيئة المعونة القانونية المسيحية (٥٧) الى الممثل الخاص أن هذه الأعمال المزعومة قد حدثت في كلتا الحالتين خلال المرحلة الأولى من الاحتجاز عندما كان المعتقلون في الحبس الانفرادي أي قبل نقلهم الى سجن ماريونا .

٧٥- وفي جميع الأحوال فإن الممثل الخاص مهتم بإقامة الدليل على أن ضغطاً نفسياً قويا قد مورس على المعتقلين السياسيين أثناء جلسات الاستجواب التي أجرتها أجهزة الأمن حتى في الفترة بين وقت اعتقالهم ووقت دخولهم مهاني أجهزة الأمن . ويقوم هذا الدليل بشكل خاص على عدد من البيانات التي سمعها الممثل الخاص بنفسه في مجني ماريونسا واليوهانغو وفي مراكز الاعتقال التابعة لأجهزة الأمن . وطبقاً لتلك البيانات فإن جلسات الاستجواب في حالات معينة كانت تستمر دون انقطاع لعدة أيام ويظل الشخص المستجوب فيها واقفاً مكتوف اليدين في بعض الأحيان ومعصب المئين في أغلب الأحيان ويتعرض للتهديد والضرب ولا يسمح له بالنوم . بل إن أحد الشهود قد ذكر أنه لم يسمح له بالنوم مرة واحدة خلال ١٤ يوماً وأنه قد أغمي عليه ثلاث مرات . وذكر شاهد آخر أن جلسة استجوابه استمرت لمدة ٢١ يوماً وأنه قد عانى خلال تلك الفترة من الهلوسة البصرية والسمعية الناشئة عن الضربات المؤلمة المنتظمة الموجهة إلى رأسه والوخز بين الأضلاع . وقال شاهد آخر أن غطاءً قد وضع على رأسه أثناء ركوبه في السيارة التي نقلته من مكان الاعتقال إلى مركز الأمن مما جعله يجد صعوبة في التنفس . وبعد جلسات الاستجواب هذه يقدم إلى المعتقلين بيان مكتوب ذو طابع قضائي مبالغ فيه يتضمن اعترافاً بالأعمال المنسوبة اليهم وقد وقع عليه البعض وامتنع البعض عن ذلك . وقال شاهد آخر إن أحد المعتقلين السياسيين الذين استجوبوا ، وهو دورثيا غوميز أرياس ، قد انتحر . ورغم أن الممثل الخاص قد طم بحادثة الانتحار (٥٨) فإنه لا يستطيع أن يقرر أنه كان نتيجة لقسوة الظروف التي تمت فيها جلسة الاستجواب .

٧٦- وقد أخطر الممثل الخاص السلطات المسؤولة مباشرة بهذه الشهادة . وأجاب أحد المسؤولين بأن هذه الاتّعاءات ليست صحيحة ، وأنها جزء من الحملة الموجهة ضد أجهزة الأمن . وأجاب آخر بأنه نظراً للظروف ، وكما هي الحال في جميع البلدان ، فإن جلسات استجواب الأشخاص المتهمين بالارهاب لا تكون مهذبة ، وإنما تكون متوترة وصارمة وقاسية .

٧٧- ورغم ذلك فقد ذكر المعتقلون السياسيون الآخرون الذين اتهموا بارتكاب جرائم خطيرة ، أنهم لم يتعرضوا لمعاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة . لذلك يعتبر الممثل الخاص أن الأعمال التي وصفت في الفقرة السابقة لا تشكل جزءاً من سياسة متعمدة أو منتظمة من جانب السلطات السلفادورية .

٧٨- وأخيراً ، يرى الممثل الخاص أن الدعاوى الجنائية المقامة ضد المعتقلين السياسيين المتهمين بالتعاون مع المعارضة المسلحة بموجب المرسوم رقم ٥٠ بطيقة للغاية ، ولكن هذه مسألة سيتناولها بمزيد من التفصيل والعمق عند مناقشته لحالة القضاء الجنائي في السلفادور .

دال - حالة القضاء الجنائي السلفادوري

٧٩- سيقوم الممثل الخاص في هذا الفرع من التقرير بتجميع وتقييم المعلومات المتعلقة بحالة القضاء الجنائي في السلفادور في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ من وجهات نظر ثلاث : أولاً ، الجهود القضائية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومعاقبه مرتكبها ؛ ثانياً ، الاجراءات القضائية للتحقيق فيما يشتبه انه أنشطة تواطؤ مع المعارضين المسلحة ومعاقبه القائمين بهذه الأنشطة ؛ ثالثاً ، الاجراءات المتخذة من جانب المحكمة العليا بشأن الطلبات المقدمة اليها لاصدار أوامر بتقديم المحتجزين الى المحاكمة وطلبات توفير الحماية .

٨٠- وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تلقى الممثل الخاص ، كما حدث في السنوات السابقة ، وثيقة من المدعي العام للجمهورية (٥٩) تبين انه خلال الفترة من ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى تموز/يوليه ١٩٨٥ ، صدر ٤٧٨ حكماً في قضايا جنائية ، اسفرت عن اداة ١٠٤ متهمين (٢١٨ في المائة) ، وتبرئة ١٧٠ متهما (٣٥٥ في المائة) ، و ٢٠٤ محاكمة " جهيضة " (٤٢٧ في المائة) . وشرح المدعي العام للممثل ان المحاكمات الجهيضة هي قضايا يتعذر فيها السير في الاجراءات لعدم حضور المحلفين عموماً .

٨١- ولم تحدد وثيقة المدعي العام ما اذا كانت الجرائم التي صدرت بشأنها احكام اداة والبالغ عددها ١٠٤ جرائم هي جرائم سياسية او جرائم عادية . بيد انه حتى مع افتراض ان اظبية الجرائم تشكل انتهاكات لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية - وهو الامر الذي يستبعد الممثل الخاص ، فان عدد الادانات لا يتناسب بشك مقبول مع عدد انتهاكات حقوق الانسان التي يدرك الممثل الخاص عن يقين انها ارتكبت في السنوات السابقة . فضلاً عن ذلك ، فقد لاحظ النسبة العالية للمحاكمات " الجهيضة " الامر الذي يمكن بالتاكيد تعليله بخشية المحلفين الاضطلاع بمهامهم .

٨٢- وكما كان عليه الحال في العالم الماضي ، فانه حتى بالنسبة لما يطلق عليها اسم القضايا " ذات الأهمية الدولية " ، لم يظهر القضاء الجنائي السلفادوري نشاطاً خاصاً . ولذلك ، ووفقاً لتقرير المدعي العام ، فان الدعاوى التي اقامتها محكمة ارمينيا الابتدائية ضد ٧ اشخاص متهمين بارتكاب جريمة القتل العمد ضد ١٠ اشخاص ، في مواعيد مختلفة من الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، لا تزال في مرحلة التحقيق ؛ وكذلك لا تزال الدعاوى المرفوعة فيما يتعلق باغتيال المونسير اوسكار ارنولفوروميرو في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٠ في مرحلة التحقيق ؛ اما الدعوى المرفوعة ضد رقيب ثان واثنتين من الجنود لقتلهم العمد المواطن ديفيد كلاين من الولايات المتحدة في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ فقد احيلت الى المحكمة بعد استيفاء اجراءاتها ولكن حينما استؤنف الحكم القضائي ذي الصلة اعيدت القضية

الى مرحلة التحقيق ؛ وفي الدعوى المتصلة بقتل السيد فييرا واثنين من المستشارين
الامريكيين في فندق شيراتون في سان سلفادور في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، حفظت
القضية المرفوعة ضد ملازم اول بالجيش - ومعتزم مكتب المدعي العام استئناف هذا الحكم -
كما حدث بالنسبة للقضية المرفوعة ضد المتهمين الآخرين في قضية لاس اوخاس المرفوعة
ضد عدد من افراد الجيش بسبب المذبحة التي ارتكبوها ضد عدد من الفلاحين ، وقد
حفظت القضية المرفوعة ضد المتهمين رغم ان مكتب المدعي العام يجرى تحقيقات بغية
طلب اتخاذ المزيد من الاجراءات القانونية .

٨٣- وبين ايضا تقرير نشرته في آذار/مارس ١٩٨٥ لجنة المحامين من اجل حقوق
الانسان الدولية (٦٠) انه فيما يتعلق باثنتي عشرة قضية هامة - تتعلق ٦ منها بأفراد
و ٦ بمجموعات - وبعض القضايا التي اشار اليها الممثل الخاص اعلاه ، "لم تتم اجراءات
المقاضاة بنجاح في اى من هذه القضايا ، رغم ما تم من استخلاص بعض الوقائع " .

٨٤- ويلاحظ الممثل الخاص انه لم تصدر احكام بالادانة في الدعاوى المذكورة اعلاه
او في الدعاوى الاخرى ذات الاهمية الدولية ، الامر الذي إن دل على شيء فانما يدل على
البطء غير العادي لسير القضاء الجنائي السلفادوري . وعلى اية حال ، لا يستطيع الممثل
الخاص ، كما حدث في تقاريره السابقة ، ان يخفي قلقه لعدم تلقي معلومات عن الدعاوى
القضائية التي كان يتعين رفعها فيما يتعلق بعدد كبير من القضايا الاخرى التي تنطوي
على انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، وكان ضحاياها من المواطنين السلفادوريين العاديين .
ويرى الممثل الخاص ان هذا موضوع لا ينبغي ان تحظى فيه قضايا معينة بالاهتمام دون غيرها
بخض النظر عن الضغوط الدولية التي تمارس فيما يتعلق ببعض هذه القضايا . ومن وجهة
نظر سيادة القانون ينبغي ان تلقى كل القضايا نفس الاهتمام والمعاملة من قبل السلطة
القضائية .

٨٥- وكما حدث في السنوات السابقة ، تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور
فيما يتعلق باتخاذ تدابير تاديبية ورفع دعاوى قضائية ضد افراد من القوات المسلحة
وأجهزة الامن (٦١) . وطبقا لهذه المعلومات ، التي القى القبض في الفترة ما بين ١ ايلول/
سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٥ على ٦٤ فردا من افراد الشرطة الوطنية ، و ٨ من
افراد الحرس الوطني ، و ٤ من افراد شرطة الخزنة ، و ٢ من افراد الدوريات العسكرية ،
و ٧٠ فردا من الاجهزة العسكرية الاخرى ، بما يبلغ مجموعه ١٤٨ شخصا (كان المجموع
في العام الماضي ١٥٧ فردا) احيلوا الى المحاكم العادية . وكانت التهم الموجهة اليهم
كما يلي : ٣ قضية قطع طريق وسرقة واعتداء جسدي ؛ و ٢٨ قضية تتعلق بالحق الضامر
بالخير ؛ و ٤٠ قضية قتل ؛ و ٧ قضايا اغتصاب ؛ و ٩٤ قضية تتعلق بجرائم اخرى . وهذه

.../...

المعلومات تفصيلية، وقد درسها الممثل الخاص دراسة متأنية، بيد أنه لدى الانتهاء من دراستها تولد لديه انطباع بأن جميع القضايا أو معظمها كانت تتعلق بجرائم عادية وليس بانتهاكات جنائية لحقوق الإنسان ذات دوافع سياسية. فضلا عن ذلك، فإن الوثيقة لا تبين المرحلة التي بلغتها الإجراءات القضائية، ولم يبلغ الممثل الخاص بما إذا كانت هذه القضايا أو القضايا الأخرى المشار إليها في تقاريره السابقة قد أدت إلى أحكام بالادانة أو التبرئة.

٨٦- وبعد أن أجرى الممثل الخاص دراسة متأنية للمعلومات الواردة في الفقرات السابقة فإنه لا يزال يشعر بأن الجهود القضائية المبذولة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية هي بوجه عام غير مرضية إلى حد كبير. ورغم أن الإجراءات الجنائية قد بدأت بالفعل في جميع القضايا أو معظمها إلا أن لديه انطباعاً بأنها تتقدم ببطء غير عادي، وأن هناك عوائق يتعذر تجاوزها تحول دون إصدار أحكام بالادانة، مما يتسبب في إيجاد مناخ ضار من الاحساس بالافتلات من العقوبة. ولا ريب في أن السلطات السلفادورية العليا على طم بهذه الحالة، وأن لديها الإرادة السياسية الواضحة لتحسينها كما سيظهر في الفصل السابع من هذا التقرير.

٨٧- وسيقوم الممثل الخاص الآن بعرض البيانات المتعلقة بنشاط المحاكم الجنائية في السلفادور فيما يتعلق بالتحقيق في أنشطة التواطؤ مع المعارضة المسلحة ومعايضة القائمين بتلك الأنشطة. وينظم الإجراءات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المرسوم رقم ٥٠، الذي أصدره المجلس التشريعي في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤، والذي يتضمن قانون العقوبات الذي يطبق في حالة وقف العمل بالضمانات الدستورية؛ وكان من المقرر في البداية أن يسري القانون لمدة عام واحد ولكن مدد العمل به حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦. وقد أورد الممثل الخاص في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الإنسان، مضمون المرسوم وما يتطلبه من تقييم ناقد (٦٢). ويرى الممثل الخاص أن من المهم أن يشير في هذا الصدد إلى أن اختصاص النظر في هذه القضايا يدخل في إطار سلطة المستويات المختلفة للقضاء العسكري (المحاكم العسكرية؛ والمجالس العسكرية الابتدائية؛ والمحاكم العرفية؛ والقيادة العليا للقوات المسلحة).

٨٨- وطبقا للمعلومات التي حصل عليها الممثل الخاص أثناء إقامته في السلفادور، قام قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية بإبلاغ الإدارة المختصة بوزارة الدفاع (٦٣) بأنه خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ حظت ٢٠ قضية، وأحيلت ٥٨ للبت فيها بعد استيفاء الإجراءات؛ وصدر ١٦ حكما بالادانة و ١٨ حكما بالتبرئة؛ كما أفرج عن ١٨ سجيناً لدى انقضاء المدد المحكوم عليهم بها. ومن جهة أخرى، علم الممثل الخاص (٦٤) أن عدد المتهمين الذين قد أحيلوا إلى قضاة عسكريين بموجب المرسوم رقم ٥٠ قد بلغ ٥٨٩ متبهما في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وأنه قد أفرج عن ٢٠٠ منهم، وأحيل ٢٧٨ منهم إلى قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية، وأحيل ١١١ منهم إلى محاكم عسكرية للتحقيق القضائي.

٨٩- ويخلص الممثل الخاص من الوقائع الواردة في الفقرات السابقة الا ان الاجراءات القضائية ضد الاشخاص المشتبه في تعاونهم مع المعارضة المسلحة اصبحت الى حد ما اكثر فعالية بالمقارنة مع السنوات السابقة. وعلى الرغم من ذلك يتوجب ذكر النقاط التالية : (أ) هناك فقط اربع محاكم للتحقيق القضائي وقاضي محكمة عسكرية ابتدائية واحدة مقابل عدد كبير من القضايا ؛ (ب) شهد السجناء السياسيون بأن المهل الزمنية التي يحددها المرسوم رقم ٥٠ يجري تجاهلها في اغلب الاحيان ؛ (ج) يمكن ان يؤدي الضغط النفسي الذي يمارسه المحققون الى الحصول على شهادات غير قانونية لا تتفق مع الواقع وعلى نحو يتعذر تأكيده في المحكمة.

٩٠- وفيما يتعلق بهذه النقطة الاخيرة، فقد اتيح للممثل الخاص في السلفادور ان يدرس القضية المرفوعة ضد دانييل الفارادو، المتهم بقتل المسؤول الامريكي البرتالو شولبرغر في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٣. وقد اعترف المتهم في هذه القضية، داخل المحكمة وخارجها على السواء، بأنه كان مرتكب هذا الفعل. وعلى الرغم من ذلك، فلم تدرج في طع الدعوى نتائج اختبار جهاز كشف الكذب التي بينت ان دانييل الفارادو لم يكن القاتل. ويبدو ان الممثل الخاص تمام الادراك ما سيواجهه قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية من صعوبة في مواجهة هذا التناقض في الادلة.

٩١- ويرى الممثل الخاص انه تجدر الاشارة الى ان احد الاسباب الهامة وراء بطء سير الدعاوى الجنائية المرفوعة ضد السجناء السياسيين، وفقا للبيانات التي ادلى بها قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية هو امتناع المحامين عن الدفاع عنهم مجانا.

٩٢- وفيما يتعلق بنشاط المحكمة العليا فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوى على طلبات للمثول امام المحكمة، واستنادا الى الوثائق التي سلمها رئيس تلك المحكمة الى الممثل الخاص في السلفادور، فقد افرج في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ عن ٧٣ سجيناً بموجب مجموعة من الاوامر القضائية التي طبقت احكام المرسوم رقم ٥٠ بأثر رجعي حيث كانت تلك الاحكام اكثر مواتاة من احكام التشريع السابق (٦٥). وتبين نفس الوثائق الصادرة عن المحكمة العليا انه نتيجة لاعادة تنظيم المحاكم العسكرية على اثر بدء نفاذ المرسوم رقم ٥٠ لم تعرض القضايا المتعلقة بعدد من المتهمين على اى من هذه المحاكم او على اى محكمة اخرى. ونتيجة لذلك فان غرفة الشؤون الدستورية التابعة للمحكمة العليا قامت نفسها باصدار الامر بالاخراج عن السجناء.

٩٣- وفيما يتعلق باللجوء الى حق طلب توفير الحماية من غرفة الشؤون الدستورية التابعة للمحكمة العليا (الدعاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان المعترف بها في الدستور)، فقد بينت الوثائق التي سلمت الى الممثل الخاص في ١ آب/اغسطس ١٩٨٤ ان هناك ١٠٩ قضية

٠٠/٠٠

معلقة، وان ١٥٩ قضية أخرى قد رفعت في الفترة ما بين ذلك التاريخ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ (٦٦). وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ تم البت في ٤٠ قضية، وحفظت ٢٥ قضية أخرى؛ وقبلت ٧٨ شكوى ورفضت ٧٣.

٩٤- وكما حدث في السنوات السابقة فقد ابلغت السلطات المختصة في السلفادور الممثل الخاص بالصعوبات الغالبة التي تعترض سبيل القيام بأجراءت القضاء الجنائي بشكل طبيعي. ويمكن عزو تلك الصعاب الى العوامل التالية: (أ) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائقة للقضاة وموظفي النيابة، ولا سيما ذوي المراتب الدنيا، ولتوفير الموارء الكافية للمحاكم والقضاة والوحدات التابعة لمكتب المدعي العام؛ (ب) عدم وجود اجهزة كافية لتحري الوقائع؛ (ج) الضغط النفسي الذي يتعرض له القضاة ان يواجه كثيرون منهم التهديد بل والقتل (فقد قتل الدكتور ابرو خوقاضي المحكمة العسكرية الابتدائية في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٥)؛ (د) خوف الشهود من الاذلال بشهاداتهم في الدعاوى ذات الطابع السياسي؛ (هـ) خوف المحلفين من العمل في هذه الدعاوى؛ (و) عدم فعالية القانون الجنائي والا جراءات الجنائية في المناخ الحالي الذي يسوده العنف؛ (ز) تدبير المحاكم واتلاف الطلقات القانونية في مناطق العمليات العسكرية. وازادت السلطات المختصة ان هذه العوامل ليست جديدة او غريبة على السلفادور ولكنها ازادت حدة في السنوات الاخيرة نتيجة للنزاع القائم في السلفادور وما تواجهه من ازمة اقتصادية. ويلاحظ الممثل الخاص مرة اخرى كل هذه الصعوبات.

ها* - انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المفاوهر

٩٥- يلاحظ الممثل الخاص ان المتطرفين السلفادوريين، وفقا للتقارير المتاحة للجمهور (٢٦)، صعدوا من عمليات المفاوهر التي شنوها في المناطق الحضرية في عام ١٩٨٥. وتشير المعلومات المستقاة من المصدر نفسه (٦٧) ان قوات المفاوهر، تصعيدا لخططها الرامية الى نقل الحرب الى المدن، ادرجت مسؤولي الحزب الديمقراطي المسيحي في قائمة اهدافها العسكرية جنبا الى جنب مع المستشارين العسكريين الامريكيين، وضباط الجيش، والطيارين بالقوات الجوية، والمتطرفين اليمينيين النيكاراغويين الذين يعيشون في السلفادور، وذوي الثروة.

٩٦- وسيورد الممثل الخاص اولا الارقام التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة ولا بد بطبيعة الحال من ان يتوخى حيال الافعال المنسوبة الى قوات المفاوهر نفس الحذر

الذى اوصى به بصدور الاغتيالات وعطيات الاختطاف والاختفاء المنسوبة الى افراد في جهاز الدولة والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة .

٩٧- ويورد المكتب الاسفني للحماية القانونية الارقام التالية فيما يتعلق بعمليات اغتيال المدنيين غير المقاتلين لدوافع سياسية والمنسوبة الى قوات المفاوير : ٤ في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ (٤٦) ؛ و ٤ في شباط / فبراير (٤٧) ؛ و ٣ في آذار / مارس (٤٨) ؛ و ٨ في نيسان / ابريل (٤٩) ؛ و ٢ في ايار / مايو (٥٠) ؛ و ١٨ في حزيران / يونيو ١٩٨٥ (٥١) .

٩٨- ومن جهة اخرى ، تورد سفارة الولايات المتحدة في السلفادور الارقام التالية استنادا الى تقارير الصحافة المحلية : كانون الثاني / يناير ، ١٠ ؛ شباط / فبراير ، ٢٢ ؛ آذار / مارس ، ١٠ ؛ نيسان / ابريل ، ٢٤ ؛ ايار / مايو ، ٨ ؛ حزيران / يونيو ، ١٨ ؛ تموز / يوليو ، ٠٩ . ويضيف هذا المصدر نفسه ارقاما اخرى تحت عنوان " اغتيالات سياسية يحتمل ان يكون المفاوير قد قاموا بها " : ١٠ في كانون الثاني / يناير ؛ ٣ في شباط / فبراير ؛ ٤ في آذار / مارس ؛ ٤ في نيسان / ابريل ؛ ٢ في ايار / مايو ؛ ٢ في حزيران / يونيو ؛ في تموز / يوليو (٦٨) .

٩٩- وتشير لجنة حقوق الانسان للسلفادور (الحكومية) ، من جانبها ، الى انه في الفترة ما بين ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ وتموز / يوليو ١٩٨٥ قتل ١٧٢ من المدنيين والافراد العسكريين في غير ساعات العمل نتيجة لافعال ارامية (٥٤) .

١٠٠- ومن جهة اخرى ، تفيد الشرطة الوطنية انه ما بين ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٥ قتل ٤١ من ضباط الشرطة الوطنية (٦٩) . ولدى الممثل الخاص انطباع بأن هذا الرقم ، في حالات كثيرة ، يشتمل على الاشخاص المتوفين اثناء الخدمة وان لم يكن هناك ما يشير الى ذلك بوضوح .

١٠١- وتفيد تقارير الشرطة الوطنية انه في الفترة ما بين ١ و ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ فقط نسبت الى المفاوير ٥ عطيات اغتيال افراد مدنيين (٧٠) ، وتم الحصول على اسما الضحايا وظروف اغتيالهم من مصادر الصحافة المحلية .

١٠٢- وكان احد القتلى هو الرئيس السابق للجنة الصحافة التابعة لقوات الامن المركزي الليفتنانت كولونيل سينفويغس . وطبقا لما اوردته تقارير الصحافة الدولية (٧١) ولمعلومات التي قدمت الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، قامت احدى مجموعات المفاوير - هيسي جبهة كلارا اليزابيث راميريس - باطلاق النار على رئيس لجنة الصحافة التابعة لقوات الامن المركزي في ٧ آذار / مارس ١٩٨٥ مما ادى الى مصرعه ، بينما كان يستريح عقب مباراة للتنس في احد المراكز الرياضية بالقرب من مقر هيئة الاركان العامة في سان سلفادور . وطبقا

٠٠ / ٠٠

لما ذكرته جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ، فان تلك الجبهة ، هي احدى جماعات المفاويز المنشقة .

١٠٣ - وتوضح اللجنة السياسية والدبلوماسية - لجبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الوطنية (٤٣) ان معظم المحاولات التي استهدفت حياة الافراد " غير المقاتلين " جرى القيام بها " ضد الافراد العسكريين من السلفادوريين والامريكيين " ومن ثم فان اتفاقيات جنيف تجيزها ؛ ان ان ارتدا الافراد العسكريين ملابس مدنية وكونهم غير مسلحين لا يغيران من وضعهم كمقاتلين . وتضيف اللجنة قولها ان " الهجمات القليلة التي شنتها جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني على الافراد غير المقاتلين كانت موجهة ضد افراد ثبتت بما لا يدع مجالا للشك مسؤوليتهم عن عمليات الاضطهاد والاعتقال والاخفاف والتعذيب والقتل التي قاموا بها ضد السكان بصورة انتقائية وجماعية " . ويورد الممثل الخاص هذا التعليل على الرغم من اعتقاده بانه يتنافى مع مقتضيات سيادة القانون والامن القضائي المتأصلة في احترام حقوق الانسان . وهذه المقتضيات لا تعارض بحسب التطبيق الشخصي للعدالة لكنها على العكس من ذلك تحظره بجميع اشكاله . وفي رأى الممثل الخاص ان هذا ينطبق بوضوح على اى نوع من انواع " الاعداء " الخاصة ، بصرف النظر عن يقوم بتنفيذها . ومع ما ينطوى عليه النظام القضائي السلفادوري من اوجه نقص خطيرة وملاحظة فانه لا يخول لاي احد " ان يأخذ زمام العدالة في يده " تحت اى ظرف من الظروف .

١٠٤ - وسوف ينظر الممثل الخاص بعد ذلك في مذبحه " سونا روسا " في السلفادور . وكانت الصحافة العالمية (٧٢) قد ذكرت ان مجموعة مكونة من حوالي عشرة اشخاص مدججين بالسلاح شنوا في الساعات الاولى من صباح ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ هجوما على " مطعم البحر المتوسط " الذي يقع فيما يسمى بمنطقة " سونا روسا " في سان سلفادور . فقتلوا ١٢ شخصا منهم ستة من مواطني الولايات المتحدة وأربعة من هؤلاء الستة من مشاة البحرية كانوا يقومون بحراسة سفارة الولايات المتحدة في السلفادور . ونجا باقي ضحايا الهجوم من الموت . ويذكر نفس المصدر ان حزب العمال الثوريين في امريكا الوسطى ، وهو واحد من خمسة تنظيمات تشكل قوام جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ، لاسيما وحدة مفاويز " مارد وكيو كروس " التابعة لها ، قد نسب الى نفسه في مكالمة هاتفية الى وسائل الاعلام مسؤولية الهجوم . كذلك آوردت " النشرة الأسبوعية لأمريكا الوسطى " (٧٣) وصفا للهجوم ونشرت البلاغ العسكري الصادر عن القيادة العسكرية والسياسية للمفاويز المدنيين من وحدة " مارد وكيو كروس " التابعة لجبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ونسبت فيه لنفسها مسؤولية الهجوم . وأطلعت اللجنة السياسية والدبلوماسية التابعة لجبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (٤٣) الممثل الخاص على وثيقة تصور احداث سونا روسا على النحو التالي :

.. / ..

" في ١٩ حزيران / يونيه ، هاجمت وحدات عسكرية من مناويز "ماردوكيو كروس" التابعة لجبهة فارابوندر مارتي للتحرير الوطني أربعة من مشاة البحرية الأمريكية كانوا جالسين في مقهى يقع في منطقة بسان سلفادور معروفة بأنها من بين المناطق التي تخضع لأشد حراسة من قوات الحكومة . ورد على الهجوم عدة أشخاص كانوا في المقهى وبعض قوات الحرس الوطني التي تحمي سفارة البرازيل . واطلق الأخيرون النار من بنادقهم الآلية من طراز ج - ٣ ، مما أثار موجة كثيفة من تبادل النيران استمرت أكثر من عشر دقائق . وأسفر إطلاق النار عن مقتل أمريكيين آخرين ، فضلا عن مواطن من شيلي وآخر من غواتيمالا وخمسة آخرين من السلفادور " .

وتحاول جبهة فارابوندر مارتي للتحرير الوطني أن تبرر عملها بالحجج التالية : (أ) أن العمل كان موجها ضد أربعة من مشاة البحرية ، وهم عسكريون رغم ارتدائهم الملابس المدنية وعدم حملهم سلاحا آنذاك ، وانهم كانوا محتفظين بصفاتهم العسكرية حتى لو كانت مهمتهم حراسة سفارة بلدهم ؛ (ب) انه طبقا للمادة ٥٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف ، اتخذت جبهة فارابوندر مارتي جميع الاحتياطات الممكنة عند اختيارها أسلوب الهجوم ووسيلته لتفادي سقوط قتلى وجرحى أو تقليل عددهم ، يشهد بذلك أنها تفادت استعمال المتفجرات ؛ (ج) ان جبهة فارابوندر هاجمت مشاة البحرية لأنها لا ترى من الانصاف أن يسفر الصراع المسلح عن ضحايا من أبناء السلفادور فقط ؛ (د) ان الجبهة قررت مهاجمة مشاة البحرية في ذلك الموقع لأنها رأت أن الظروف هناك كانت مواتية أو ايجابية لشن هجوم ؛ (هـ) ان الجبهة لم تكن تنوى أن تسبب أية اصابات بشرية تتجاوز أهدافها العسكرية ، وانها تأسف لحدوث هذه الاصابات .

١٠٥- ويعبر الممثل الخاص حجب الجبهة دون الخوض في تقييم قانوني دقيق ومفصل للأسس التي تقوم عليها هذه الحجج - فمن الاسلام ان تقوم بهذه المهمة محكمة قضائية - بيد انه يعتقد انه يتعذر انخلوص من ذلك الى انه يمكن اعتبار أي أفراد عسكريين اجانب مكلفين بحراسة أية سفارة مقاتلين أو اهدافا عسكرية . وقال ان عملية " سونا روسا " تمثل عملية قتل جماعي .

١٠٦- زعم الممثل الخاص ان رئيس أساقفة سان سلفادور المونسنيور ريفيرا اي داماس قد ادان الهجوم ، وان الانباء الصحفية الدولية (٧٤) تدعي ان روبين سامورا زعيم الحركة المسيحية الاشتراكية الشعبية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية قد ادان الهجوم أيضا باعتباره مخالفا لاتفاقيات جنيف . اما الممثل الخاص فقال انه لا يستثنى اخفاء جزعه العميق من الهجوم الذي لا يسهم بالتأكيد في اكساب الصراع الطابع الانساني اللازم .

٠٠/٠٠

١٠٧- زمن ناحية أخرى قرأ الممثل الخاص في الصحافة المحلية (٧٥) خلال اقامته في السلفادور انه حدث في يرم ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ ان " فجر الارهابيون قنبلتين . . . على سيارة شحن محملة بالركاب عند مدخل لا أسينديتا " عند الطريق المؤدى من سانتا آنا الى كانتون رسبالديرو بمنطقة كوثريكي . وأسفر الهجوم عن خمسة قتلى منهم ثلاثة من أفراد الدفاع المدني ، وعن عدة جرحى . كما افاد نفس المصدر بان نفس ذلك اليوم شهد " هجوما من الارهابيين بالرشاشات على سفارة هندوراس " .

١٠٨- وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات عن أشخاص اختطفتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وأفادت هيئة الحماية القانونية بأن عدد المخطوفين في عام ١٩٨٥ كان كالتالي : لا أحد في كانون الثاني /يناير (٤٦) ؛ واثنان في شباط /فبراير (٤٧) ؛ و ٦ في آذار /مارس (٤٨) ؛ وواحد في نيسان /ابريل (٤٩) ؛ وسبعة في أيار /مايو (٥٠) ؛ وواحد في حزيران /يونيه (٥١) .

١٠٩- أما الشرطة الوطنية فذكرت ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد خطفت ٢ شخصا بين ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ و ٣١ آب /أغسطس ١٩٨٥ (٣٢) .

١١٠- ويتناول الممثل الخاص الآن مسألة خطف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لرؤساء البلديات . اذ تفيد رسالة تلقاها الممثل الخاص (٧٦) " ان الجبهة قد اتخذت منذ بداية الحرب موقفا مناهضا للسلطات المحلية في شتى انحاء البلد ، لانها عنصر أساسي في خطط مكافحة المتمردين " ، وأشارت الرسالة الى أن رؤساء البلديات المحتجزين لهم " وضع أسرى الحرب " .

١١١- وذكر بلاغ أصدرته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية أن هناك ٨ من رؤساء البلديات أسرتهم جبهة جينس الشعب الثوري في الجزء الشرقي من السلفادور ؛ ومن هؤلاء رئيس بلدية سان خورخي السيد فالنسيولا الذي قتل عند محاولته الهرب . وأشار نفس البلاغ الى ان قوات جبهة فارابوندو مارتي خطفت رئيس البلدية في ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥ ، وانها اخلت سبيله بعد انذاره بعدم السماح له بممارسة مهامه . و اضاف البيان قائلا ان السيد فالنسيولا حاول رغم هذا الانذار استئناف مهامه فأسرتهم الجبهة من جديد ، وعند ما حاول الهرب خلال نقله أدى ذلك الى " وقوع حادث أودى بحياته " . وتلقى الممثل الخاص من اللجنة السياسية والدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية - وثيقة سميكة (٤٣) تعترف بأن " وحدات من جبهة فارابوندو مارتي موجودة في الجبهة الشرقية قد أسرت في تلك المنطقة رؤساء البلديات الذين حاولوا ممارسة سلطاتهم في مناطق تسيطر عليها الجبهة أو متنازع عليها " ، وذكرت أن هناك حوالي ٢٠ رئيس بلدية في هذا الوضع اخلي سبيل أربعة منهم . كما ذكرت الوثيقة أن رؤساء البلديات

.../...

المأسورين يعتبرون أسرى حرب لانهم ضالعين في خطط عسكرية لمكافحة المتمردين ،
وان لجنة الصليب الاحمر الدولية تزورهم ، ومسمح لهم باستلام رسائل من عائلاتهم ،
طبقا لاحكام اتفاقيات جنيف . وعلم الممثل الخاص من الصحافة الدولية أن سبعة آخرين
من رؤساء البلديات قد قُبض عليهم في الأسابيع الأخيرة من أيلول /سبتمبر (٧٨) .

١١٢- ردون الخوس في اعتبارات قانونية مفصلة تتعلق بالأسس التي تقوم عليها حجج
جبهة فارابوند ومارتي - فذلك من اختصاص محكمة قضائية - يرى الممثل الخاص بعدد
الرجوع الى أحكام المادة ٤٣ من البروتوكول الاضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (٢)
أنه يتعذر تأييد الفكرة القائلة بأن لرؤساء البلديات صفة المقاتلين ، وبالتالي يتعذر
اعتبارهم أسرى حرب . ويشعر الممثل الخاص بأن احتجاز رؤساء البلديات هر بمثابة
عمليات خطف لا تجيزها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ .

١١٣- وعلى أية حال قررت الجمعية التشريعية للسلفادور في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥
" أن تدين بشدة وأن تتنصل من قيام جماعات مسلحة بختف رؤساء البلديات فـي
المنطقتين الشرقية والشمالية من البلد ، لأن هذه العمليات تظهر لعنف سياسي يهدد
بالخطر حقوق الانسان المقدسة والتعبير عن سيادة الشعب " (٧٩) .

١١٤- وعلم الممثل الخاص خلال اقامته في السلفادور بنياً خطف السيدة اينيس غوادالوب
دوارتي دوران - ابنة رئيس الجمهورية - ورفيقتها الآنسة آنا سيسيليا فييدا سوكا .
وقد خُطفتا في الساعات الأولى من بعد ظهر يوم ١٠ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ لدى
مغادرتهما جامعة سان سلفادور الجديدة عند شارع يقع في قلب العاصمة . رقتل أحد
حراسهما وهو السيد موريسيو ألفريدو بالوماريس وأصيب آخر بجراح خطيرة (٨٠) .
وأحالت حكومة السلفادور هذه الوقائع الرسمية الى الممثل الخاص . وتتردد في السلفادور
اشاعات أشارت اليها الصحافة المحلية ، مفادها أن جبهة " بيدرز بايلوكاستيو "
التي لها صلة بالسجناء السياسيين قد أعلنت مسؤوليتها عن هذه الأعمال ، ومع ذلك
لم تعلن رسميا أية منظمة مغايرة حتى كتابة هذا التقرير مسؤوليتها عن ذلك . وعلى أية
حال تفيد أنباء الصحافة العالمية (٨١) بوجود دلائل قوية على أن الخطف كان من
عمل جبهة فارابوند ومارتي . وسواء أكان هذا أم ذاك ، وبغض النظر عن ارتكب ذلك ،
فان الممثل الخاص يعرب عن عميق جزعه لهذه الأعمال . فهي الي جانب كونها
انتهاكات واضحة لحق الفرد في الحياة والحرية والأمن ليس من شأنها سوى منع ايجاد
جو من الوثام اللازم لأن حوار بناء ومثمر . كذلك علم الممثل الخاص من الصحافة الدولية
أن عملية الخطف جددت مخاوف بعض قطاعات المجتمع في السلفادور (٧٨) .

١١٥- واستمع الممثل الخاص الى شهادات أخرى في السلفادور تتعلق بعمليات الخطف التي قام بها المغاوير . فقد ذكرت امرأة في سن الأربعين تقيم في بلدة في منطقة موراسان أن " الأولاد " خطفوا في يوم ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ زوجها الذي كان يعمل سكرتيرا لقاضي صلح ، ومنذ ذلك الحين لم تصلها سوى أنباء غير مباشرة تفيد بأنه ما زال علي قيد الحياة رغم سوء حالته النفسية . وذكرت شاهدة أخرى في الأربعين من عمرها أيضا رتقيم في مكان في منطقة شالاتانجو أن المغاوير خطفوا في ١ حزيران / يونيو من نفس العام زوجها الذي يملك متجرا صغيرا ، وأن أخبأه انقطعت عنها نهائيا بعد ذلك . وذكرت فتاة في سن السابعة عشرة تقيم في سان سلفادور أنها في ٨ آذار / مارس ١٩٨٥ طرحت أرضا علي حين غرة في شارع بالعاصمة رفقت وغيها . وعند ما استعادت وجدت نفسها في سيارة أجرة مع ثلاث نساء ورجلين انتقلوا جميعا بعد ذلك الى مركبة أخرى وأخذوها الى بلدة لا أونيون ، وهناك حاولوا تلقينها ايدولوجية المغاوير . وبعد خمسة أيام وجدوا أن الشاهدة ترفض الاقتناع فسمحوا لها بالمغادرة . وذكرت الشاهدة أنها تالقت بعد ذلك تهديدات خطيئة تعتقد أنها من المغاوير ، وقد أزعجها هذا كثيرا .

١١٦- كذلك تلقى الممثل الخاص معلومات من الحكومة عن هجمات تعرض فيها المغاوير لحرية تنقل الأشخاص داخل البلد (٨٢) . وتفيد المعلومات بأن المغاوير شرعوا عدة مرات في اقامة حواجز على الطرق العامة وفي احتجاز سيارات خاصة . وكثيرا ما قاموا في هذه الحوادث بعمليات حرق أو نسف أو لجأوا الى وسائل أخرى للاضرار بالمركبات وخدمات السكك الحديدية ، وانهم أحيانا سببوا خسائر في الأرواح . ويتعذر على المقرر الخاص أن يقدم بالتفصيل الوثائق الواردة من الحكومة بسبب ضخامة حجمها .

خامسا - حالة اللاجئين والمشردين

١١٧- يعتزم الممثل الخاص، كما فعل في تقاريره السابقة، أن يقدم تقريرا عن حالة كثير من مواطني السلفادور الذين اضطروا الى مغادرة ديارهم، اما من أجل الانتقال الى أجزاء أخرى من البلد (المشردون) أو من أجل البحث عن ملجأ لهم في بلدان أخرى (اللاجئون) ويرى الممثل الخاص أن العنف السائد في السلفادور سبب هام، وأن لم يكن السبب الوحيد وراء هذا النزوح الجماعي، وسبب ذلك أن الهجرة تمثل ظاهرة مألوفة في السلفادور لأسباب اقتصادية.

١١٨- وفي سان سلفادور تمكن الممثل الخاص من أن يناقش مع وزير الداخلية ونائبة وزير التنمية الاجتماعية حالة هؤلاء المواطنين السلفادوريين المشردين داخل البلد الذين يعتمدون على خدمات اللجنة الوطنية لأغاثة المشردين. ويستفاد من المعلومات التي قدمها له شفهيًا كلا المسؤولين والوثائق التي زوداه بها أن مجموع السكان المشردين حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ بلغ ١٧٠٠٠ شخص، منهم ١١٧٠٠٠ يعيشون في مناطق النزاع، وتزودهم بالخدمات لجنة الصليب الأحمر الدولية أما الـ ٣٠٠٠٠ الباقون فيتلقون المساعدة من اللجنة الوطنية لأغاثة المشردين والوكالات الأخرى. وجاء في الوثائق المذكورة أعلاه أن اللجنة الوطنية لأغاثة المشردين تقدم الخدمات التالية للسكان المشردين:

(أ) سلّات من الأغذية على أساس جداول الحصص التي وصفها برنامج الأغذية العالمي، توزع كل ثلاثين يوما وتحتوى على ذرة، وزيت، وحليب، وفاصوليا، وأرز، وسكر، وليمون وملح؛

(ب) وتقدم العناية، الصحية في شكل زيارات يقوم بها الأطباء وأدوية وقائية وعلاجية؛

(ج) وتقدم مواد البناء للعائلات الفقيرة لبناء مأوى مؤقتة؛

(د) ويحصل كذلك أكثرهم فقرا على مواد أخرى مثل الملابس والصابون الخ.

١١٩- وأبلغت كذلك نائبة وزير التنمية الاجتماعية الممثل الخاص بأن من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اللجنة الوطنية لأغاثة المشردين مشكلة نقص الموارد المالية؛ وأن الوكالة تخطط مع ذلك لتقديم دروس لمحو الأمية للأطفال المشردين. وقالت أيضا أن في عام ١٩٨٥ أعيدت ٥٠ عائلة مشردة بناء على طلبها الى المناطق التي جاءت منها.

١٢٠- وأبلغ الممثل الخاص بأن السلطات في السلفادور رحلت أحيانا بالقوة، من بين المواطنين السلفادوريين المشردين داخل البلد، المشردين المقيمين في مناطق النزاع.

٠٠/٠٠

ووفقا لصحيفة "اكسليسيور" (٨٤) ، حاصر الجيش السلفادوري في نيسان/ابريل ١٩٨٥ قرابة ٢٠٠ شخص ، منهم ٣٥ طفلا ، من منطقة سيرو دي غواسابا . ثم سلمهم بعد ذلك الى الصليب الأحمر الدولي . وعلم المصدر نفسه (٨٥) من الجيش السلفادوري أنه يجري ترحيل مئات من الفلاحين من الجزء الشرقي من البلد بالقرب من الحدود مع هندوراس . والفرض من هذا الترحيل هو " ضمان أمن السكان المدنيين " .

١٢١ — وتقدم لجنة مراقبة الأمريكيتين أيضا بيانا شاملا وتفصيليا عن عمليات الترحيل (٨٦) ، ولاسيما العمليات التي تمت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ في منطقة فولكان دي غواسابا وفي مقاطعة موراسان في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وتنتقد لجنة مراقبة الأمريكيتين بشدة عمليات الترحيل لأنها لا تلتزم فيما بيد وبحد أدنى معين من القواعد ولا القواعد التي تنص عليها المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

١٢٢ — فالمادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الثاني تحظر الترحيل القسري للسكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع ، ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة . وعند ما سأل الممثل الخاص وزير دفاع السلفادور عن الفرض من عمليات الترحيل القسري ، ردّ عليه بأن الفرض من ذلك هو ضمان احترام حياة السكان المدنيين وسلامتهم البدنية . ومن المفروض أن انه ما دامت عمليات الترحيل تفي بهذا الفرض ، فمن حق حكومة السلفادور ان تنفذها . والممثل الخاص يدرك ما يلاقه السكان المدنيون من معاناة بسبب هذا الترحيل ، بيد انه نظرا لواقع الحرب ، يعتقد ان ذلك أهون عليهم مما قد يعانونه لو استمروا في العيش في منطقة القتال .

١٢٣ — وفيما يتعلق باللاجئين ، قسّمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٨٧) اللاجئين السلفادوريين الذين يتلقون مساعدة من المفوضية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الى المجموعات التالية : ١٧٥٠ لاجئا في بليز ؛ ونحو ٥٠٠ لاجئ في كوستاريكا ؛ و ٣٨٨ لاجئا في هندوراس (في مخيم ميساغراندي وكولومونكاغوا) ؛ وقرابة ٩٠٠ لاجئ في نيكاراغوا ؛ وزها* ٥٠٠ لاجئ في بنما .

١٢٤ — ووفقا للمسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٨٨) ، ساعدت المفوضية في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، على إعادة ١٩٥ لاجئا سلفادوريا من نيكاراغوا و ٥٦ لاجئا من كوستاريكا ، و ١٨ لاجئا من بنما ، و ٣٣٤ لاجئا من هندوراس .

سادسا - حقوق الانسان اثناء المنازعات المسلحة

١٢٥- كما فعل الممثل الخاص في تقريره لعام ١٩٨٤ (٨٩)، يود أن يولي اهتماما خاصا لانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها كلا الجانبين - الجيش النظامي وقوات المفاويز اثناء النزاع المسلح او نتيجة لهذا النزاع في جمهورية السلفادور. ويبدو من المناسب في هذا الصدد التذكير بان السلفادور طرف في اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا الحرب. ولما كان النزاع في السلفادور "نزاعا مسلحا ليس له طابع دولي"، في اطار مقصود في هذه الاتفاقيات وهذين البروتوكولين، فان القواعد ذات الصلة، ولا سيما تلك الواردة في المادة ٣ من كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات وفي البروتوكول الاضافي الثاني، هي التي تنطبق، كما يجب ان يمثل لها كل طرف من اطراف النزاع، اى القوات المسلحة السلفادورية النظامية وقوات المفاويز المعارضة.

١٢٦- وسوف يتناول الممثل الخاص، اولا، المعلومات المتعلقة باصابات غير المقاتلين والمدنيين التي سببها القصف بالقنابل والانشطة العسكرية الاخرى للجيش السلفادوري النظامي. وسيقدم ارقام هذه الاصابات التي وردت اليه، الا انه يود ان يؤكد وجوب تناولها بحذر شديد. وتمثل هذه الارقام بالفعل وفيات حدثت في مناطق القتال التي يكون التحقيق فيها بالغ الخطورة والتي من الصعب ايضا دخولها. وبلاضافة الى ذلك، فنظرا لان هناك جيشا من المفاويز يشترك في القتال، فان من الصعب احيانا التحقق مما اذا كان المصابون مقاتلين ام لا. وقد بينت المنهجية التفاضلية التي تستعملها هيئة الحماية القانونية البرشية منذ منتصف عام ١٩٨٤ والتي تميز بين الفئتين التاليتين من الاصابات، تلك الصعوبات:

"ضحايا العنف السياسي في العمليات العسكرية، بما فيهم المقاتلون والمدنيون - ان انه يستحيل تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف على هوية الضحايا في الموقع - واغلبهم على الأرجح مدنيون؛

"و" ضحايا العنف السياسي الذين قتلوا في كائن او اشتباكات او دوريات، واغلبهم من المقاتلين، ولكنه لا يمكن تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف عليهم في الموقع".

وكما هو جلي، يؤدي الافتراض دورا هاما في هذا النظام وهذا ظرف ينفذ اخذه في الاعتبار الى حد كبير.

١٢٧- وتفيد هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٤٥) بان عدد الاشخاص الذين ماتوا موة عنيفة نتيجة القصف الجوي والبرى الذي شنته القوات المسلحة والذين وصفوا بانهم .../...

"لهم مهن محددة"، قد بلغ ١٢٧ قتيلا في كانون الثاني/يناير ؛ و ٧٨ قتيلا في شباط/فبراير ؛ و ٤٢ قتيلا في آذار/مارس ؛ و ٨٢ قتيلا في نيسان/أبريل ؛ و ٣٧ قتيلا في أيار/مايو ؛ و ٢٨ قتيلا في حزيران/يونيه — أى ما مجموعه ٣٩٤ قتيلا في الأشهر الستة الأولى من السنة .

١٢٨ — وتفيد هيئة الحماية القانونية بأن عدد ضحايا العنف الأهلي في العمليات العسكرية "بما في ذلك المقاتلون والمدنيون — حيث يستحيل تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف على هوية الضحايا في الموقع — وأغلبهم على الأرجح مدنيون"، قد بلغ ٩٠ ضحية في كانون الأول/يناير ١٩٨٥ (٤٦) ؛ و ١٣٠ ضحية في شباط/فبراير (٤٧) ؛ و ٧٩ ضحية في آذار/مارس (٤٨) ؛ و ٧٦ ضحية في نيسان/أبريل (٤٩) ؛ و ٧٣ ضحية في أيار/مايو (٥٠) ؛ و ١٣٣ ضحية في حزيران/يونيه (٥١) ؛ أى ٥٨١ ضحية في الأشهر الستة الأولى من السنة . ويؤكد الممثل الخاص حقيقة أن عدم تحديد هوية الضحايا في الموقع ، وفقا للمصدر المذكور ، قد جعل من الضروري تقديم بعض الافتراضات للوصول إلى هذه الأرقام .

١٢٩ — وقد تمكن الممثل الخاص أيضا من الاستماع إلى شهود فيما يتعلق بالخسائر والأضرار المزعوم أن جيش السلفادور ، وعلى الأخص السلاح الجوي ، ألحقها بالسكان غير المقاتلين .

١٣٠ — وهكذا قالت شاهدة تبلغ من العمر ٢٩ عاما تعمل خادمة وتقيم عادة في كانتون ميرانديليا بضاحية سيرتودي غواثابا بمدينة كوسكتلان أنه في يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ وصل نحو ٣٠ جنديا إلى الكانتون وبعد أن ضربوها هي وثلاثة أطفال بكعوب بنادقهم طلبوا الأسلحة التي زعموا أنها كانت تحتفظ بها ثم أشعلوا النار في المنزل . وفي اليوم التالي شاهدت غارة بالقنابل بواسطة طائرات وطائرات هليكوبتر عديدة أرغمت السكان على الفرار إلى الهضاب . وفي اليوم التالي عادوا إلى الكانتون حيث وجدت جثث أخواتها الثلاث وشقيقة زوجها الحامل وبها آثار عنف ، واقتُرحت أن السبب في وفاتهن هم الجنود ، وأضافت أن الطائرات ألقت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ قتابل مرة أخرى وأنها شاهدت بعد ذلك الذين قتلوا نتيجة لذلك (طفل ورجل وامرأة مسنان) .

١٣١ — وقالت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٢١ عاما تعمل خادمة وتقيم في مدينة سانتا أولايا بمدينة كاباتياس أنه في يوم الثلاثاء الأخير من شهر آب/أغسطس ١٩٨٥ وفي حوالي الساعة ١٢ ظهرا ظهرت خمس طائرات فوق المدينة وألقيت قنابل فقتلت طفلين وثلاث نساء شاهدت جثثهم بنفسها ، وأضافت أن المغاوير يعبرون طرقات المدينة أحيانا ويبيع لهم الناس الأغذية عادة .

٠٠ / ٠٠

١٣٢ — وقالت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٢٦ عاما تعمل أيضا خادمة وتعيش في كانتون كاي تانو بمدينة سان فيسنتي أنه في نحو الساعة السادسة صباحا من يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ألقت طائرتان وطائرة هليكوبتر ثماني قنابل لم تسفر عن وقوع إصابات بين البشر ولكنها دمرت عددا من المنازل . وأضافت قائلة انه في نحو الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه دخل الجنود المدينة وألقوا القبض على رجلين كانا يصطادان السمك وعثر عليهما ميتين فيما بعد ، وذكرت الشاهدة أن الجنود دخلوا المدينة في أوائل شهر أيار/مايو وعثر فيما بعد على صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما مقتولا برصاصة اخترقت صدغه .

١٣٣ — وأخبرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ١٩ عاما تعمل بالخدمة المنزلية وتعيش في سيروس دي سان بدرو بمدينة سان فيسنتي الممثل الخاص أنه في يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ دخل أفراد القوات المسلحة المدينة وقتلوا الرجل البالغ من العمر ٢٣ عاما الذي كانت تعيش معه وهو يزرع الذرة ، وأضافت قائلة انها رأت في يوم آخر طائرات تحلق فوق المدينة وسمعت قنبلة تنفجر بحيث قتلت شخصين وأشعلت النار في محصول الذرة .

١٣٤ — وذكرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٤٥ عاما تعمل خادمة وتعيش في كاسيريو تشا بارال بالقرب من سوتشيتوتو بمدينة كوسكتلان للممثل الخاص أنه في يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عندما دخل الجنود المدينة ذهب زوجها لأخفاء بعض الأشخاص وعند ما أدرك الجنود ما يفعله تعقبوه حتى حاصروه في أحد الوديان القريبة ، وبعد ذلك بيومين عثر على زوجها مقتولا برصاصة اخترقت جبهته . وأضافت الشاهدة قائلة انها شاهدت في تواريخ أخرى لا يمكنها تذكرها قصفا بالقنابل من الجو ومقتل أشخاص بسبب القنابل .

١٣٥ — وأخبرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٤٨ عاما تعمل خادمة وتعيش في كانتون بلاتاناريس بكازيريو السيريبال بمدينة كوسكاتلان الممثل الخاص انها شاهدت عمليات قصف بالقنابل ، حدثت آخر عملية منها في آب/أغسطس ١٩٨٥ واشتركت فيها ثلاث طائرات ونحو خمس طائرات هليكوبتر . وذكرت الشاهدة أن هذا الهجوم الجوي أعقبته عمليات برية أجبرت سكان المدينة على الفرار . وأضافت قائلة انهم عندما عادوا أدرأجهم الى المدينة وجدوا ان القنابل قد قتلت سبعة أفراد من أسرة رودولفو لاندفيردي ، قام جيرانهم بدفنهم . وذكرت الشاهدة أن المغاوير (الموشاشوس) يمرون كثيرا عبر طرقات المدينة ويقدم لهم الناس الأغذية .

١٣٦ — وعدا عن المعلومات المقدمة في الفقرات السابقة ، سمع الممثل الخاص من أفراد ومؤسسات مستقلين وموثوق بهم في سان سلفادور أنه منذ أن أصدر رئيس الجمهورية

.../...

والقائد الأعلى للقوات المسلحة أوامر في آب/اغسطس ١٩٨٤ باحترام حقوق المدنيين (٩٠) أصبح الجيش السلفادوري أكثر حرصا بكثير عن العام الماضي على عدم التسبب في اصابات بين السكان غير المقاتلين ، وهو ما كان يتحقق في كثير من الأحيان باجلاء ما يسمى " التجمعات السكانية " من مناطق القتال .

١٣٧- وعلى خلاف السنوات السابقة لم تصل في الحقيقة أى تقارير الى الممثل الخاص عن عمليات قتل جماعية لمدنيين قامت بها القوات المسلحة ، وهو شئ اعترفت به أيضا لجنة مراقبة الأمريكتين في تقرير لها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اذ قالت : " لقد تحسنت فعلا ، من جانب حالة حقوق الانسان في فترة الستة أشهر الأخيرة فلم ترد تقارير عن مذابح كبيرة ارتكبتها القوات المسلحة مثلما حدث في فترة الستة أشهر السابقة عندما وقعت مذابح في لوس ليانيتوس وكابانياس وبالقرب من نهر غوالسنغا في تشالاتانغو . وفي ضوء تاريخ السلفادور الحديث اعتبرت " لجنة مراقبة الامريكيتين " هذا " تطورا ايجابيا " (٨٦) ، ولكن نفس المصدر أشار الى أنه "ما زالت هناك ، للأسف ، أدلة كبيرة على استمرار اساءة استخدام السلطة من جانب القوات المسلحة ضد المدنيين على نطاق أصغر ، بما في ذلك القتل أو التعذيب ، خلال العمليات العسكرية أو عمليات مناهضة المتمردين " (٨٦) .

١٣٨- ومن ناحية أخرى ذكر تقرير بقلم الصحفي ج . لوموين نشر في صحيفة " نيويورك تايمز " :

" . . . وتأتي معظم التقارير عن الهجمات الجوية من ساحات القتال حيث تجعل كمائن الجيش والغام المفاوير وصول المراسلين الصحفيين اليها أمرا شبه مستحيل . ويكون الشهود عادة منحازين بدرجة كبيرة . فالمسؤولون الحكوميون يدافعون عموما عن السلاح الجوي ، وتأتي الكثير من الشهادات التي تدين القصف بالقنابل من الفلاحين الذين يقولون انهم من مؤيدي المتمردين . وتحدد ظروف هجوم تم الا بلاغ عنه امر صعب . ويستخـدم المفاوير عادة القرى المنعزلة كقواعد ويقاثلون الجيش عند ما يقوم باكتساحها . وفي مقابلات جرت في الأسبوع الماضي مع قادة من جدد الى ثلاثة مخيمات للاجئين السلفادوريين أشار فلاحون من أربع قرى في مديرية موراسان ، وكذلك مسؤولون في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وموظفو الاغاثة الدولية ، الى أن الخوف على الأقل من التعرض للقصف بالقنابل من قبل السلاح الجوي هو جزء من الحياة اليومية لهؤلاء الذين بقوا في مناطق يتكرر فيها القتال . وبينت المقابلات ايضا ان السلاح الجوي أصبح أكثر دقة وأكثر حرصا في عمليات القصف التي يقوم بها في معظم مناطق البلد وأن عددا أقل من المدنيين كانوا يقتلون . . . / . . .

أو يصابون . وقال موظف من موظفي الاغاثة الدولية ليست له أى صلات سواء بالحكومة أو بسفارة الولايات المتحدة وكان ينتقد السلاح الجوى في الماضي أنه لا يمكن أن يصف هجمات السلاح الآن بأنها عشوائية . غير أن لاجئين من مناطق استولى عليها المتمردون ويثور بشأنها نزاع شديد ، منطقة بركان غواسابا وعلى الأخص التي تقع على بعد ١٨ ميلا شمالي سان سلفادور ، قدموا بيانات متكررة عن هجمات جوية على مدنيين وعلى قرى تدعم المتمردين . وهناك أيضا حفنة من التقارير عن حوادث وقعت في أجزاء أخرى من البلد قال فيها مدنيون ليسوا من مؤيدي المتمردين أنهم تعرضوا لهجوم بالطائرات بدون سبب منطقي . ورغم نشر تقارير عديدة في الولايات المتحدة تذكر استخدام النابالم ضد المدنيين والتمرد في السلفادور ، لم يشر أحد من الذين جرت معهم مقابلات في الأسابيع الأخيرة الي النابالم أو الي متفجرات حارقة ، وأكد المسؤولون العسكريون في السلفادور أن لديهم النابالم ولكنهم قالوا انه لم يستخدم" (٩١) .

١٣٩ - وكتب دان ويليامز ، وهو صحفي آخر ، ما يلي في عدد ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ من صحيفة " واشنطن بوست " :

" . . . ومن الصعب التحقق من الاتهامات المتعلقة بالقصف العشوائي بالقنابل لأن المغاوير بثوا الألغام في عديد من الطرق المؤدية الى المناطق التي يسيطرون عليها وأدت الكمائن المنصوبة من الجانبين الى جعل الأجزاء الأخرى من البلد غير آمنة . ولم ينتج عن المقابلات مع اللاجئين من ثلاث مناطق تقصف بالقنابل بشكل متواتر ومع العاطلين في مجال الاغاثة الذين يمكنهم الوصول الى مناطق القتال سوى أدلة قليلة لتأييد الاتهام المتعلق بالقيام بعملیات قصف واسعة النطاق . وهناك قصص كثيرة عن القصف والهجوم بالقنابل ولكن هذه الهجمات لا تبدو وانها عشوائية كما ان عدد الاصابات بين المدنيين التي أبلغ عنها قليل .

١٤٠ - ووفقا لمعلومات زود بها الممثل الخاص في السلفادور اعترفت القوات المسلحة السلفادورية بأنها أخطأت في احدى الحالات . وبالتحديد ، في ٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، قصفت تلك القوات بالقنابل مستوطنة كوتوبال الصغيرة في شالاتينانغو الشمالية ، بالقرب من الحدود مع هندوراس ، وقتلت القنابل سيدة وطفليها الصغيرين ودمرت عددا من المنازل وبعض المحاصيل . وفي ١٠ آب/اغسطس دفع الفريق أول بوستيللو . . . ٦ كولون بالنيابة عن السلاح الجوى على سبيل التعويض . وعلى أى حال يرى

.. / ..

الممثل الخاص أن هذه الحقائق هامة لأنها تبين تصميم حكومة السلفادور على إدارة الحرب وفقا للقواعد الراهنة لقانون الحرب .

١٤١ - ومع أن الممثل الخاص يؤكد مرة أخرى مدى صعوبة تحديد عدد الوفيات بين المدنيين بالضبط ، أو حتى بالتقريب ، التي يمكن إيعازها إلى العمليات العسكرية للجيش فانه ، مقتنع حقا ، نتيجة لقدر كبير من التفكير والتقييم الدقيق للمعلومات المذكورة أعلاه ، بحدوث إصابات فعلا بين المدنيين ولكن لديه انطباعا بأن الإصابات في السنة الحالية أقل من الإصابات في السنة الماضية . ويعتقد الممثل الخاص أيضا أن الأعمال الهجومية للجيش تسبب أضرارا لا مبرر لها في الممتلكات الخاصة ، إلى حد يصعب معه حصرها . وعلى أي حال وعلى الرغم من أن الممثل الخاص أشار في تقريره السابق (٣) المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان إلى أن عدد الوفيات بين المدنيين في عام ١٩٨٤ ربما كان مرتفعا ، فهو الآن في وضع يمكنه من أن يقول أن الرقم في عام ١٩٨٥ أقل . ويرى الممثل الخاص أن الجيش السلفادوري يسعى جاهدا إلى إدارة الحرب بطريقة أكثر اتساما بالإنسانية عما كانت عليه في الماضي ولذلك فهو لا يتبع سياسة القصف العشوائي بالقنابل وإن كانت الهجمات الجوية والهجمات بمدافع الهاون تؤثر على المدنيين في حالات قليلة . وعلى أي حال يود الممثل الخاص أن يعرب عن قلقه لحدوث وفيات بين المدنيين ، وهو يأمل بشدة ويثق في أن الجيش السلفادوري سيحترم السكان المدنيين احتراما كاملا في إدارته للحرب .

١٤٢ - ويشعر الممثل الخاص أيضا بقلق من جوانب أخرى للطريقة التي يدبر بها جيش سلفادور الحرب . فعلى سبيل المثال ذكرت الصحافة المحلية (٩٢) أن الجيش قام في حزيران /يونيه ١٩٨٥ بإزالة مستشفى سرى كان يخدم حركة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في سيرو البوليفيتو بمدينة سان فيسنتي ، ومرة أخرى وفقا لما ذكرته الصحافة المحلية (٩٣) ، حدد الجيش موقع مستوصف سرى يدار في قرية لوس مانغوس بنوفياكونسيسيون (تشالاتينانغو) لعلاج الحالات العاجلة في صفوف المفاوضين ودوره خلال عملية عسكرية . وعلاوة على ذلك علم الممثل الخاص من أقوال أدلى بها المعتقلون السياسيون أن القوات المسلحة تلقي القبض على الأطباء الذين يقدمون الرعاية الطبية لمقاتلي فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١٤٣ - ووفقا لما ذكرته الصحافة الدولية (٩٤) ، منع ضباط القوات المسلحة السلفادورية المنظمة الإنسانية "كاريتاس" من توزيع الأغذية على السكان في مديرية تشالاتينانغو . وقد استشهدت تلك الصحافة بأقوال أدلى بها المونسنيور ريفيرا إيداماس ، رئيس أساقفة سان سلفادور ، باعتبارها مصدر هذه المعلومات .

١٤٤ - وسأل الممثل الخاص مرة أخرى السلطات المختصة عن معاملة الجيش السلفادوري للمغاوير الذين يؤسرون في القتال . وكان الرد المقدم مماثلاً لردود السنوات السابقة ، وهو أن عدد المغاويرين الذين يؤسرون في القتال قليل نظراً لشجاعتهم واستعدادهم للقتال حتى الموت ، ولكن عندما يقعون في الأسر يبقي الجيش على حياتهم لـدواع إنسانية وللحصول على معلومات منهم . وفي السجون السلفادورية تحدث الممثل الخاص فعلاً مع مغاوير أسروا في أثناء القتال ، منهم على سبيل المثال القائد نيديا دياس .

١٤٥ - وسيقدم الآن الممثل الخاص بياناً عن سلوك قوات المغاوير في إطار الحرب .

١٤٦ - وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضح الممثل الخاص أنه تلقى أيضاً قوائم تشير إلى عدد المدنيين الذين قتلوا نتيجة للعمليات العسكرية للمغاوير في خلال عام ١٩٨٥ . ووفقاً لما ذكرته هيئة الحماية القانونية ، لم تحدث حالات وفاة في شهر كانون الثاني /يناير (٤٦) ، وحدثت في شباط /فبراير ست حالات (٤٧) وحدثت في آذار /مارس خمس حالات (٤٨) ، وفي نيسان /أبريل سبع حالات (٤٩) ، وفي أيار /مايو لم تحدث أي حالة وفاة (٥٠) ، وفي حزيران /يونيه حدثت ثلاث حالات (٥١) . ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى أنه خلافاً للموضع فيما يتعلق بالوفيات المنسوبة إلى الجيش ، لا تضع هيئة الحماية القانونية افتراضات تتعلق بالوفيات المنسوبة إلى المغاوير . ويود أيضاً أن يوضح أن عدد الوفيات المنسوب إلى المغاوير أقل بكثير ، على أي حال ، من العدد المنسوب إلى القوات المسلحة النظامية .

١٤٧ - وأخبرت السلطات المختصة في سان سلفادور الممثل الخاص أن العديد من إصابات المدنيين نتجت عن انفجار ألغام تماس بشها المغاوير . وعلم الممثل الخاص من تقارير نشرت في صحافة سان سلفادور أنه في حالات عديدة أدى انفجار هذه الألغام إلى وفاة قَصْر . وعلى سبيل المثال توفيت في ٨ نيسان /أبريل ١٩٨٥ صبية تبلغ من العمر تسع سنوات في قرية بمدينة سان فيسينتي (٩٥) ، وفي نفس اليوم توفيت فتاة أخرى تبلغ من العمر ١٤ عاماً في خواكاران بمدينة أوسولوتان (٩٦) ؛ وفي ٢٤ نيسان /أبريل توفيت فتاة وامرأة (٩٧) باحدى المحافظات بمدينة موراسان وفي ٣٠ حزيران /يونيه توفي ثلاثة من تلاميذ المدارس في قرية الخوته بالقرب من سانتا آنا (٩٨) . وقرأ الممثل الخاص تقارير في الصحافة المحلية أيضاً تفيد أن أطفالاً توفوا نتيجة لأنواع أخرى من هجمات المغاوير .

١٤٨ - ووفقاً لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٩٩) فإنه في ٨ نيسان /أبريل ١٩٨٥ وفي أعقاب صدام بين أفراد القوات المسلحة وجبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني في سنتياغونونوالكو وصل المتمردون إلى مدينة سانتا كروس لوما حيث ظن أفراد الدفاع المدني ، فيما يبدو ، أنهم من أفراد الجيش النظامي ، وشـرع

٠٠ / ٠٠

المغاوير عندئذ في تجريد افراد الدفاع المدني من السلاح واعدوا ستة منهم . ووفقا لما ذكره نفس المصدر ، قتل في الفترة من نيسان /ابريل ١٩٨٠ الى حزيران /يونيه ١٩٨٣ عدد من الأشخاص على أيدي فيلق الدفاع المدني في سنتياغونونوالكو . وذكر نفس المصدر (٩٩) انه في أثناء القتال الذي جرى في ٨ نيسان /ابريل ١٩٨٥ بين افراد جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني وافراد الدفاع المدني في مدينة سانتا كروس لوما أصابت نيران قذيفة من مدفع عيار ٩٠ ملميمترا تابعا للمغاوير أحد المباني فاشعلت مستودعا للذخيرة بداخله وأدى الانفجار الى مقتل تسعة من أفراد الدفاع المدني واثنيين من المدنيين البالغين وطفلين . وذكرت الصحافة الدولية ايضا تلك الحوادث (١٠٠) . وأعربت جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني عن اسفها الشديد لسقوط هؤلاء القتلى وأوضحت (١٠١) ان قواتها كانت لا تدرك وجود اشخاص في المبنى الذي كان عبارة عن ثكنة ولذلك كان يشكل هدفا عسكريا .

١٤٩ - وعلاوة على ذلك ووفقا لما ذكره بلاغ أصدرته جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ظهرت في ٣١ آذار /مارس ١٩٨٥ ، في أثناء القتال في ضاحية سان خيراردو ، سيارة مدنية في منطقة كمين وأمرت بالتوقف ونظرا لأن السائق أسرع بدلا من أن يطيع الأمر فتحت جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني النار على السيارة مما أدى الى اصابة عدد من الأشخاص من بينهم خوسيه رينيه ميراندا الطالب بمعهد لاهوتي ، والى وفاته فيما بعد (١٠٢) .

١٥٠ - وعلى الرغم من أن التقارير السابقة تشير الانزعاج فان التقارير المتعلقة باطلاق سراح الجنود النظاميين الذين اسرتهم جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني تعتبر مشجعة ، فعلى سبيل المثال ، وفقا لما ذكره منشور رسمي للصليب الاحمر (١٠٣) ، تم في الفترة من كانون الثاني /يناير الى حزيران /يونيه ١٩٨٥ اطلاق سراح ٣٧ من افراد القوات المسلحة كانت جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني قد اسرتهم في أربع عمليات منفصلة ، وذلك في حضور ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية . ولا يعرف الممثل الخاص ما اذا كان ذلك الرقم يشمل ١١ مقاتلا اطلقت الجبهة سراحهم في ١١ نيسان /ابريل ١٩٨٥ في أعقاب القتال في سانتا كروس لوما وفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٩٩) .

١٥١ - ومن ناحية أخرى ، على اختلاف من المعلومات التي تلقاها الممثل الخاص عام ١٩٨٤ ، لم يتلق الممثل الخاص أي معلومات عن مبادلات للأسرى أو الجرحى أو المقاتلين المعوقين بين الجيش وجبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني ، على الرغم من أن الصحافة الدولية ذكرت انه في بداية شهر شباط /فبراير ١٩٨٥ تم ترتيب هدنة للسماح بتحسين ... ٤ طفل (١٠٤) .

٠٠/٠٠

سابعاً - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان

١٥٢- وأشار الممثل الخاص في تقاريره السابقة الى انه لمس اهتماما مخلصا من كبار الموظفين في جمهورية السلفادور بتحسين حالة حقوق الانسان في البلاد ، وهو الاهتمام الذي يؤدي بالتدريج الى نتائج جديرة بالثناء . وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها الممثل الخاص الى السلفادور في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، لمس استمرار التزام الحكومة الصارم بسياسة احترام حقوق الانسان . وأدت محادثاته مع كبار المسؤولين في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، الى تأكيد اقتناعه بأن احترام حقوق الانسان يشكل جانبا هاما للسياسة الحالية لجمهورية السلفادور في اطار عطية اسباغ الطابع الديمقراطي على البلد بصورة تدريجية .

١٥٣- وأشار الممثل الخاص في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (١٠٥) التي اتخذت في هذا الشأن من قبل الحكومة التي شكلت بعد انتخابات الرئاسة في أيار/مايو ١٩٨٤ . وسيتولى الممثل الخاص فيما يلي وصف التدابير التي اتخذت خلال عام ١٩٨٥ حتى الآن ، والتي تمثل في الواقع استمرارا وتطويرا وتوسيعا لنطاق الاجراءات المتخذة في عام ١٩٨٤ .

١٥٤- وقد أخطر الكولونيل لزييس نوبيليا نائب الوزير والمسؤول عن الأمن العام ، الممثل الخاص بأن الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات التي يجريها أفراد قوات الأمن المركزي لا تزال سارية المفعول في جميع وحدات قوات الأمن المركزي وأجهزة الأمن ، كما أفاد بصدور ما يسمى " التوجيه رقم ٢ الذي ينظم عمل المكتب الاستشاري لحقوق الانسان التابع لنائب الوزير المسؤول عن الأمن العام " (١٠٦) ، وأصدر مكتب نائب الوزير في نيسان/ابريل ١٩٨٥ بعض " القواعد المحملة للاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات تهدف الى القيام وفقا للدستور والمرسوم رقم ٥ بتصحيح بعض الاخطاء التي اكتشفت في عملية اعتقال واحتجاز السجناء السياسيين . والفرض من الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات والأمر المذكور أعلاه هو ضمان احترام أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الأمن لحقوق الانسان عند أدائهم لمهامهم .

١٥٥- ويود الممثل الخاص أن يشير أيضا الى التوعية التي تتم الزاميا لجميع أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الأمن بحقوق الانسان . وتفيد التوضيحات التي تلقاها الممثل الخاص من نائب الوزير المسؤول عن الأمن العام والوثائق التي قدمت اليه (١٠٦) أن ثمة ١٥ قسا معينين من قبل الاساقفة الكاثوليك في السلفادور ، يتولى أحد الاساقفة أمر التنسيق بينهم ، يقومون بهذه التوعية بدأب بين القادة والضباط والجنود والموظفين . فضلا عن ذلك أنشئ المكتب الاستشاري لحقوق الانسان الذي قرر أنه قد أصبح الآن الزاميا على

.../...

أى شخص يلتصق الترقية في أجهزة الأمن العام أن يدرس المواضيع التالية : الاخلاق وحقوق الانسان والعلاقات الانسانية . وتشير المعلومات محل المناقشة الى أن هذه المواضيع قد درست حتى الآن في ثماني دورات دراسية عقدت على المستوى الفني للضباط ، وألقى الخمسة عشر قسا ٤٠٠ حديثا بشأن هذه المواضيع على ١٣٠٠٠ من أفراد أجهزة الأمن وتشير الوثائق المذكورة أعلاه أيضا الى اعداد "كتاب تمهيدى ونصوص أخرى تتعلق بحقوق الانسان يتعين على أفراد أجهزة الأمن العام اتباعها" . وقد حصل الممثل الخاص على نسخة من هذا الكتاب التمهيدى .

١٥٦- وعلا بالمادة ٦٠ من الدستور الحالي شرعت وزارة التعليم أيضا في تدريس حقوق الانسان في القطاعات الواسعة الداخلة في مجال اختصاصها ، لا سيما عن طريق اعتماد ما يسمى "برنامج القيم الاخلاقية والمدنية وحقوق الانسان" . وتحقيقا لهذه الغاية وكما ذكر في الوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور (١٠٧) ، أنشئت لجنة وطنية لوضع القواعد المنظمة للامال المتصلة بالقيم الاخلاقية والمدنية وحقوق الانسان في السلفادور ؛ وتصميم اطار للصلاحيات تقوم كل مؤسسة من المؤسسات المشتركة عن طريقه بتنفيذ اجراءات محددة . وتتضمن الوثائق المشار اليها قائمة طويلة بالاجراءات المزمع اتخاذها في عام ١٩٨٥ ، علاوة على قائمة بالاجراءات التي جرى بالفعل وضعها موضع التنفيذ . وتشمل الاجراءات الأخيرة تنظيم "حلقة العمل الأولى بشأن القيم الاخلاقية والمدنية وحقوق الانسان في السلفادور" ، وحضور "الحلقة الدراسية الأولى المشتركة بين البلدان الأمريكية بشأن التوعية وحقوق الانسان" المعقودة في سان خوسيه بكوستاريكا في الفترة من ٨ حتى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

١٥٧- واستمرت لجنة حقوق الانسان في السلفادورية (الحكومية) التي وصف المقرر الخاص انشاءها بموجب ميثاق ابانكا في تقاريره السابقة ، تضطلع باعمالها خلال عام ١٩٨٥ . وهكذا ووفقا للوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في السلفادور (٥٤) ، كانت الأعمال التي قامت بها اللجنة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ على النحو التالي : تلقت اللجنة ٢٠٦ شكاوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الانسان ، وقامت في معرض تناول هذه الشكاوى بارسال ٤١٣ رسالة رسمية الى السلطات المختصة ، وأجبرت ٧١ زيارة للمحاكم العسكرية ؛ وقدمت مساعدة الى ٥٥ شخصا ممن يرغبون في معرفة أسباب اعتقال ذويهم والاطلاع على أحوالهم ؛ وتناولت اللجنة ٦٥ قضية أحالتها اليها المكاتب الاقليمية ؛ واحتفظت بسجلات عن ١٦١٩ معتقلا يجرى استجوابهم حاليا ، أفرج عن ٧٢٤ شخصا منهم وسلم ٢٣٠ شخصا اليها مباشرة ، وأجرت اللجنة مقابلات مع ٨٩٨ من المعتقلين وأبلغت عن قضايا استخدمت فيها سلطات القبض بعض وسائل القسر ضد المعتقلين ؛ وأجرت ٣٦ عملية للتحقق من انتهاكات لحقوق الانسان أفاد الجمهور بوقوعها ؛ وأنشأت مستوصفا طبيا - جراحيا يقوم اطباؤه بتقديم الرعاية الطبية في مراكز الاعتقال (٣٣٥ فصلا) .

٠٠/٠٠

وتصف المعلومات كذلك الأنشطة التي تقوم بها اللجنة في المكاتب الاقليمية الكائنة في سان ميغيل وسانتا آنا . وقامت اللجنة أخيرا بأنشطة ترمي الى تعزيز حقوق الانسان أيضا عن طريق القاء المحاضرات وعقد الدورات الدراسية . ومرة أخرى يرى الممثل الخاص أنه على الرغم من الدور المتواضع للجنة في اطار الحالة العامة لحقوق الانسان في البلد ، فان أنشطتها تستحق الثناء لأنها كثيرا ما تهون على الأشخاص الذين يعانون من الآثار الاليمة المترتبة على الحرب الأهلية في السلفادور .

١٥٨- وفيما يتعلق بالتقارير التي قدمتها لجنة حقوق الانسان (الحكومية) بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة ، قام الممثل الخاص بدراسة الوثائق العديدة التي قدمتها حكومة السلفادور (١٠٨) والتي تذكر أن قادة هذه القوات نظروا في هذه التقارير وحققوا فيها . وقام الممثل الخاص في مقر لجنة حقوق الانسان بدراسة بعض هذه التقارير التي أشار أحدها الى وقوع تعذيب تعرض له أحد الأشخاص على يد فرد من أفراد الدفاع المدني ، وأكد طبيب اللجنة وقوعه . وعند احالة الشكوى الى السلطات العسكرية ، قامت باحضار المتهم للشول أمام القاضي الذي أمر باطلاق سراحه لعدم كفاية الادلة . واطلع الممثل الخاص على سجلات مماثلة تتعلق بقضايا حوكم المتهمون فيها أمام محاكم قضائية .

١٥٩- وشما حدث في السنوات السابقة ، أبلغ الممثل الخاص (١٠٣) ، بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية مستمرة في أعمالها الانسانية في السلفادور . وعلى الأخص قامت اللجنة في الشهر الستة الأولى لعام ١٩٨٥ بـ ٤٠٦ عمليات لتوزيع المواد الغذائية على ١١٢ . . . شخص في المتوسط شهريا ، وقدمت الرعاية الطبية لـ ٩٩٦ ٣٣ شخصا ، ووزعت أودية قيمتها ٦٩٤ ٥٥٧ كولونا ؛ وتولت عملية تحصين الأطفال في مناطق القتال ؛ وقامت بـ ٩٧٠ زيارة لـ ٢٠٦ من أماكن الاعتقال وسجلت ٨٢٢ معتقلا ، وطلقت ٦٣٦ طلبا للبحث عن أشخاص مفقودين ، وألقت بين أفراد القوات المسلحة وأفراد جبهة فارابوندو مارتى للتحريض الشعبي أحاديث اعلامية بشأن القواعد الأساسية للقانون الانساني الدولي . ويشني الممثل الخاص بالغ الثناء على أعمال لجنة الصليب الأحمر ، كما يرى ، علاوة على ذلك ، في سماح حكومة السلفادور بهذه الأنشطة الانسانية ، دليلا آخر على اهتمامها باحترام حقوق الانسان .

١٦٠- وتعتبر خطط اصلاح القضاء مظهرا هاما يدل على اهتمام سلطات جمهوريـة السلفادور باحترام حقوق الانسان ، وقد حصل الممثل الخاص لدى زيارته للبلاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ (١٠٩) على معلومات ووثائق وافرة حول هذا الموضوع . وفي ١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤ أبرمت حكومتا السلفادور والولايات المتحدة الامريكية ما يسمى " باتفاق تقديم منحة لمشروع اصلاح القضائي " صدق عليه المجلس التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية (١١٠) .

١٦١- وعدل الاتفاق بالتعديل رقم ١ الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ والذي صدق عليه أيضا المجلس التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية (١١١). وينص كلا الصكين على إنشاء "لجنة استعراض التشريع السلفادوري" وهو ما فعله المجلس التشريعي للسلفادور بالمرسوم رقم ٣٩ الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (١١٢).

١٦٢- ووفقا للوثيقة المذكورة في الفقرة السابقة فإن المهمة الأساسية للجنة الاستعراض هي الاضطلاع بدراسة وتحليل ناقد للنظام القضائي والقوانين واللوائح التي تنظمه في جميع المجالات - وليس في مجال قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فحسب - لكي تضع بمعد ذلك مشاريع قوانين ولوائح. ولذا فقد أشير في ديباجة المرسوم المنشئ للجنة أن "أحد الأهداف الرئيسية للحكومة هو تحسين اقامة العدل في البلد لضمان حقوق سكان الجمهورية وأدائهم لواجباتهم، ولذا فإنه يتعين الاضطلاع بتحليل ناقد للنظام القضائي وادخال الاصلاحات اللازمة على التشريع الوطني". ووفقا للمشروح التي تلقاها الممثل الخاص فإن أعضاء هذه اللجنة قد عينوا بالفعل وتقوم اللجنة بنشاط حاليا بوضع برنامج عملها الذي سيمنح بالتأكيد الأولوية لقانون العقوبات والاجراءات الجنائية.

١٦٣- بيد أنه وفقا للمعلومات المذكورة، فإن مشروع الاصلاح القضائي لا ينص فقط على إنشاء "لجنة استعراض التشريع السلفادوري"، بل يتضمن، في الواقع، ثلاثة عناصر أخرى هي ما يلي: "وحدة الحماية القضائية" و"لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية" و"الادارة القضائية والتدريب". والغرض من "وحدة الحماية القضائية" هو تنظيم وتدريب وتجهيز قوة شرطة خاصة للمحافظة على نزاهة العملية القضائية، والمحافظة على أمن المحاكم ومنع وعاقة تخويف الشهود وأعضاء هيئة المحلفين وغيرهم من الأشخاص المشتركين في العملية القضائية ولا سيما القضايا الجنائية. وتقوم "لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية" من جانبها بالتحقيق من الأفعال الجنائية التي لها أصداء خطيرة على النظام العام والنظام الاجتماعي في البلد. وأخيرا فإن مهمة "الادارة القضائية والتدريب" هي أن تتبين في النظام القضائي الاحتياجات المتصلة بالموارد البشرية والتأهيل الاداري والمعدات والمنشآت وتدريب القضاة وغيرهم من الأشخاص المشتركين في العملية القضائية.

١٦٤- ويرحب الممثل الخاص بمشاريع اصلاح القضاء التي يعتقد أنها مشاريع جادة، بيد أنه لا يتوقع لها أن تسفر عن نتائج ملموسة في المدى القصير. فأثارها ستظهر تدريجيا في الواقع السلفادوري في المدين المتوسط والطويل لأنه في التحليل الأخير، يتعين أيضا تغيير العقلات والعادات وهذا لا يمكن أن يحدث في يوم وليلة.

١٦٥- وباختصار، يعتقد الممثل الخاص أن السلطات في جمهورية السلفادور مستمرة في سياستها الرامية الى تحسين حالة حقوق الانسان في اطار عملية اقرار الديمقراطية ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود في وقت قريب الى الازالة التامة لانتهاكات حقوق الانسان والحريسات الأساسية من البلد.

.../...

ثامنا - النتائج

١٦٦- بعد اجراء تقييم دقيق وأمين للمعلومات المتعددة التي وردت في هذا التقرير أصبح الممثل الخاص في مركز يمكنه من وضع نتائج تمثل ، كما حدث في مناسبات سابقة ، آراء شخصية . ومع ذلك ، فإنه يرى أنه ينبغي له أن يؤكد مجدداً ، نظراً لأحكام ولايته ولطبيعة الدراسة المضطلع بها وظروفها أن النتائج لا تنصب على وقائع وحوادث معينة ، بل على الحالة العامة لحقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنقضية من عام ١٩٨٥ . وهذا هو الحال أيضاً لأن ضخامة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وردت إلى الممثل الخاص لم تسمح له بالاضطلاع بالتحقيقات اللازمة لكي يتأكد تماماً من صحة كل الوقائع العديدة التي ابلغت إليه . وما يود الممثل الخاص أن يقوله هو أن مهمته المتمثلة في تقصي وتقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ لا تشبه في شيء مهمة أي محكمة ؛ ولذا فإنه ليس لهذا التقرير خصائص أو قيمة أي قرار قضائي . والآن وقد ذكر الممثل الخاص الايضاحات السابقة فإنه يقدم النتائج التالية :

١٦٧- فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تأكد الممثل الخاص من أن الحالة العامة الموصوفة في التقارير السابقة لم تتغير تغيراً كبيراً ، وأن أحد أعراض هذه الحالة هو تزايد الاضطراب في القطاع العمالي . ويأخذ الممثل الخاص في اعتباره بشتى الطرق الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها البلد نتيجة للصراع الدائر والازمة الاقتصادية العالمية وأسباب أخرى ، ويقدر أيضاً أن تحسين أعمال تلك الحقوق لا يمكن أن يتحقق في يوم وليلة ، بل يستلزم عملية اصلاحات تتطلب ، في جملة أمور ، جواً من السلم الاجتماعي التام . ويلاحظ الممثل الخاص أيضاً بقلق مألوساليب الحرب المستخدمة - الهجمات التي تقوم بها القوات العسكرية ولاسيما العمليات المنتظمة التي يقوم بها المفاوضين ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد - من آثار على تمتع الشعب السلفادوري في الوقت الحاضر والمستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة .

١٦٨- وفيما يتعلق بما يقوم به موظفو جهاز الدولة من انتهاكات للحق في الحياة لا تتصل بالمعارك فإن الممثل الخاص على اقتناع ادبي بأن اغتالات المدنيين بدافع سياسية قد استمرت خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ وأن بعضها قد تم بطرق الاختطاف ثم اختفاء الشخص . وترتكب الاغتالات التي من هذا النوع أحياناً منظمات شبه عسكرية ، يمينية متطرفة يعتقد أن بعضها على صلة بموظفين في الدولة من المرتبة المتوسطة أو أن الأخيرين يفضون الطرف عنها . وفيما يتعلق بمجموع عدد حالات الاعدام دون محاكمة هذه ، فإن لدى الممثل الخاص انطباعاً بأنه يماثل إلى حد كبير متوسطها في الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٨٤ وهي فترة حدث فيها انخفاض ملحوظ في هذه

.../...

الارقام عقب انتخاب السيد د وارتى رئيسا للجمهورية ، وذلك نتيجة انتهاج سياسة حكومية جديدة لاحكام منع ومكافحة أنشطة فصائل الموت واجهزة حكومية معينة .

١٦٩- ومن ناحية اخرى وجد الممثل الخاص دلائل على ممارسة ضغوط نفسية قاسية تعادل المعاملة القاسية او اللاانسانية او المهينة في عمليات الاستجواب غير القانونية التي تجرى لبعض السجناء السياسيين ، ما يؤدي الى اعترافات لا تطابق الواقع . ومع ذلك لا يعتقد الممثل الخاص ان هذا يمثل سياسة منهجية متعمدة للسلطات السلفادورية .

١٧٠- وبالنسبة لحالة القضاء الجنائي السلفادوري فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ترتكب لأغراض سياسية والمعاقبة عليها ، فان الممثل الخاص لا يزال يعتقد انه غير مرض على الاطلاق لان الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات لم تشجب ولم يحقق فيها ؛ كما انه يعتقد ان النشاط القضائي الرامي الى التحقيق في أنشطة التعاون مع المعارضة المسلحة والمعاقبة عليها بطيء للغاية ولا يحترم على الدوام القوانين النافذة . ويراي الممثل الخاص بشتى الطرق جميع أنواع الصعوبات القائمة في هذا الصدد ، وكذلك محاولات اصلاح القانون السلفادوري والتنظيم القضائي ؛ وهي محاولات يبدو له انها جادة وجديرة بالثناء وان كان لا يتوقع لها ان تحرز نتائج ملموسة في المدى القصير .

١٧١- وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش السلفادوري فانه مما يشير قلق الممثل الخاص انه قد تحقق من ان هذه العمليات لا تزال تؤدي بلا مبرر الى سقوط ضحايا من السكان المدنيين والحاق اضرار بالمتلكات الخاصة ، وان كان لديه انطباع بأن عدد الضحايا من المدنيين قد انخفض كثيرا عما كان في العام الماضي ، وذلك ، بلا شك ، ناجم عن ان القوات المسلحة بناء على تعليمات الحكومة تحاول ادارة الحرب بطريقة أكثر انسانية عما كانت تفعل في الماضي .

١٧٢- وأخيرا ، فان الممثل الخاص يلاحظ مرة أخرى سياسة حكومة السلفادور تجاه احترام حقوق الانسان ، واذا كان الممثل الخاص قد لاحظ في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (١١٣) أن سياسة الحكومة هذه كانت أكثر فعالية مما كانت في السنوات السابقة ، فانه يمكنه الآن أن يقول ان أبرز نتيجة لهذه السياسة خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ قد ظهرت في السلوك القتالي للقوات المسلحة الذي يؤدي الى سقوط عدد أقل من الضحايا بين السكان غير المشتركين في القتال عما حدث في السنة الماضية ، وذلك نتيجة محاولتها ادارة الحرب بطريقة أكثر انسانية .

١٧٣- وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها قوات المفاويز خارج المعارك تحقق الممثل الخاص من وجود تزايد يثير القلق في عدد اغتيالات الاشخاص - الفردية والجماعية - الذين يرى انهم لا يمكن ان يعتبروا مقاتلين وكذلك زيادة تشيـر القلق وقد راكم من الانتقائية في عمليات اختطاف المدنيين . ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بالعمليات الحربية التي تقوم بها قوات المفاويز فانه علي الرغم من انه من المؤكد انه قد افرج في ثلاث مناسبات عن طريق وساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية عن اسرى من جنود الجيش ، فان تلك القوات قد عمدت في احدى الحالات الى اعدام مقاتلين عزل دون محاكمة وبلا مبرر . وكان مما أثار قلق الممثل الخاص ايضا انه قد تحقق من أن العمليات الحربية التي يقوم بها المفاويز تسفر عن سقوط ضحايا من السكان المدنيين بلا مبرر كما تلحق اضرارا بالممتلكات الخاصة والعامة .

تاسعا - التوصيات

١٧٤- ان المقرر الخاص اذ يشير الى القلق الذي اعربت عنه حكومة السلفادور والد واثـر الأخرى المعنية ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، واذ يأخذ في اعتباره قبل اي شيء آخر ان الحق في الحياة ذا أهمية اساسية وانه لا سبيل الى علاج انتهاكاته ، يوصي بشدة قبل اي شيء ومرة أخرى جميع الاطراف المعنية بأن تتخذ فورا التدابير اللازمة للوقف التام لأي اعتداء على حياة الاشخاص غير المقاتلين ، سواء حدث ذلك الاعتداء خارج المعارك أو خلالها ، او نتيجة لها .

١٧٥- ولا يزال الممثل الخاص يعتقد ان اقرار السلم المدني شرط لا غنى عنه لاحترام الحق في الحياة واحترام سائر الحقوق المدنية والسياسية والتحسين التدريجي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بوجه عام ، ولذا فانه يوصي بشدة مرة أخرى حكومة السلفادور وقوات المعارضة اليسارية باتخاذ التدابير اللازمة لوقف اعمال العنف القتالية واقرار ، السلم في البلد . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لكلا طرفي النزاع بذل الجهود اللازمة للتوصل الى اقرار السلم عن طريق الحوار ؛ حوار يكون آمينا وغزيرا وصريحا ، لا تكتيكي فحسب ، حوار ينبثق عن مبدأ انقاذ حياة المواطنين السلفادوريين وعن الرغبة في اقامة تعايش سلمي ومستقر في البلد في جو من الديمقراطية والتعددية . وعلى اية حال والى حين التوصل الى تحقيق السلم عن طريق التفاوض ، وايا كانت شروط ذلك التفاوض يذكر الممثل الخاص الحكومة وقوات المفاويز بالواجب الحتمي الذي يفرض عليهما اتخاذ التدابير اللازمة لاضفاء الطابع الانساني على الحرب ، ولا سيما فيما يتعلق باحترام حياة المدنيين ومعاملة اسرى الحرب ، الامر الذي يتحقق عن طريق الالتزام الدقيق بالأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ وهي صكوك نافذة وجمهورية السلفادور طرف فيها .

.../...

١٧٦- وأخيراً يوصي الممثل الخاص للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جمهورية السلفادور باتخاذ التدابير التالية :

(أ) أن تلغى التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي لا تتفق مع الأحكام الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والملزومة لجمهورية السلفادور ؛

(ب) أن تقوم السلطات الحكومية بمضاعفة الرقابة على وحدات وأفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن وعلى جميع أنواع الأفراد والمنظمات المسلحة ، بما في ذلك مصفة خاصة ما يسمى " بفصائل الموت " إلى حين تحقيق القضاء التام على انتهاكات الحق في الحياة وغيره من الحقوق والحريات الأساسية ؛

(ج) أن تزيد الرقابة على التحقيقات التي تجرى في أجهزة الأمن لكي تزال من عمليات استجواب السجناء السياسيين أي معاملة تتضمن التعذيب أو تعتبر قاسية أو لا إنسانية أو مهينة ؛

(د) أن تقوم سلطات جمهورية السلفادور بحزم وشجاعة باتخاذ التدابير اللازمة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمعاقبة عليها بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر من الكفاءة والفعالية ، وينبغي أن تتضمن هذه التدابير عزل الموظفين المدنيين والقادة والمسؤولين وغيرهم من أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن الذين يتضح أنهم مسؤولون عن تلك الانتهاكات ؛

(هـ) أن تواصل وتعمق على جميع المستويات - خاصة بين أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن - الحملات الضخمة الرامية إلى كالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

(و) أن تواصل وتعمق بروح إنسانية واجتماعية وديمقراطية حقه تؤمّن بالتعددية ، الإصلاحات الإدارية والاجتماعية ، بما في ذلك الإصلاح القضائي والإصلاح الزراعي بطريقة تهيئ الظروف اللازمة لتمتع المواطنين السلفادوريين بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور .

الحواشي

- (١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، من رقم ٩٧٠ الى رقم ٩٧٣ .
- (٢) A/32/144 ، المرفقان الأول والثاني .
- (٣) E/CN.4/1985/18 .
- (٤) تقرير رئيس المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور المقدم الى الممثل الخاص ، سان سلفادور ، ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٥) " ميامي هيرالد " ، ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٥ ؛ " نى لوس انجيلوس تايمز " ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٨٥ .
- (٦) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة ، " انتهاكات حق الاقتراع " ، الفترة من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٥ .
- (٧) المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور ، " الحسابات الرسمية " ، ٣١ آذار / مارس ١٩٨٥ . انتخاب النواب والمجالس البلدية في الجمهورية .
- (٨) المرجع نفسه .
- (٩) حكومة السلفادور ، وزارة الخارجية ، البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف . النشرة الاعلامية الصادر فى ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٥ .
- (١٠) حكومة السلفادور ، الجريدة الرسمية ، ٢٢ ايار / مايو ١٩٨٥ .
- (١١) " نى نيويورك تايمز " ، ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١٢) E/CN.4/1985/18 ، الفقرات من ٣١ الى ٣٩ .
- (١٣) " البائيس " ، ٣١ آذار / مارس ١٩٨٥ ؛ " لوموند " ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٨٥ .
- (١٤) " خورنادا " ، ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ؛ " ١ + ١ " ، ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ .
- (١٥) " ١ + ١ " ، ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٥ .

٠٠/٠٠

الحواشي (تابع)

- (١٦) "أكسليور" ، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
- (١٧) "الموندو" ، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .
- (١٨) "ناسيونال" ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛ و "أكسليور" ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛ و "الديا" ، ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (١٩) "السلفادور انغورماتيفو" ، مكتب الاعلام الدولي للجهة الديمقراطية الثورية في السلفادور ، السنة الثالثة ، رقم ٤٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢٠) "الديا" ، ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٢١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، "دراسة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" ، ١٩٨٤ ، "السلفادور" ، LC/L.330/Add.2 ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢٢) وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، معلومات سرية : "تقرير مقدم الى الكونغرس عن الحالة في السلفادور في الفترة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥" .
- (٢٣) المعهد السلفادوري للإصلاح الزراعي ، مكتب التخطيط ، تقرير عن التقدم المحرز في عملية الإصلاح الزراعي (حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥) ، سلفادور ، آب/أغسطس ١٩٨٥ .
- (٢٤) المصرف الوطني للأراضي الزراعية ، المرفق رقم ١ ، "الأنشطة التنفيذية للمرسوم رقم ٢٠٧" .
- (٢٥) "ذي كريستيان ساينس مونيتور" ، من ٦ الى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (٢٦) "دياريو دي أوى" ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ .
- (٢٧) "البائيس" و "ذي تايمز" و "ذي غارديان" و "انترناشيونال هيرالد تريبيون" ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٢٨) حكومة السلفادور ، وزارة الخارجية ، برقية تلکس مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الى البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف .
- (٢٩) "دياريو دي أوى" ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

.../...

الحواشي (تابع)

- (٣٠) "الديا"، ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥.
- (٣١) حكومة السلفادور، وزارة الدفاع، لجنة الصحافة التابعة لقوات الأمن المركزي.
- (٣٢) المرجع نفسه، قوات الأمن المركزي، الشرطة الوطنية، إدارة تحقيقات الشرطة، "ملخصات"، الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥.
- (٣٣) الإدارة الوطنية للمواصلات السلوكية واللاسلكية، "ملخص الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥".
- (٣٤) شركة الكهرباء السلفادورية "تقرير عن الأضرار التي لحقت بالشبكة الكهربائية لشركة الكهرباء السلفادورية نتيجة لاعتداءات إرهابية مختلفة"، سان سلفادور ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.
- (٣٥) حكومة السلفادور، قوات الأمن المركزي، "تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات تخريبية ضد شعب السلفادور"؛ ثانياً "انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الحق في التملك"، المجلد السابع، من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥.
- (٣٦) "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥.
- (٣٧) "ذي غارديان"، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥.
- (٣٨) "ذي غارديان"، ١١ أيار/مايو ١٩٨٥؛ و "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥.
- (٣٩) "البائيس"، ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥.
- (٤٠) "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥.
- (٤١) "البائيس"، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥.
- (٤٢) "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥.
- (٤٣) جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية، اللجنة السياسية الدبلوماسية، "حالة حقوق الإنسان في الصراع المسلح السلفادوري؛ النصف الأول من عام ١٩٨٥"، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥.

٠٠/٠٠

الحواشي (تابع)

- (٤٤) E/CN.4/1985/18 ، الفقرتان ٣٥ و ٣٦ .
- (٤٥) هيئة المساعدة القانونية ، النشرة الاعلامية الصادرة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (٤٦) هيئة الحماية القانونية ، التقرير رقم ٣٣ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .
- (٤٧) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٤٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (٤٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ .
- (٥٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، ايار/مايو ١٩٨٥ .
- (٥١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٥٢) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير عن الأعمال " ، من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٥ .
- (٥٣) سفارة الولايات المتحدة في السلفادور ، " القتل من المدنيين نتيجة العنف السياسي في الفترة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وفقا للصحافة ، حسبما وردت موزعة حسب الفئة " .
- (٥٤) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير لجنة حقوق الانسان في السلفادور " المقدم الى السيد خوسيه انطونيو باستور ريد رويغو ، ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ - آب/أغسطس ١٩٨٥ ، في السلفادور ، ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٥٥) منظمة العفو الدولية ، " قلق منظمة العفو الدولية الحالي في السلفادور " ، لندن ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- (٥٦) هيئة المساعدة القانونية ، " نشرة خاصة " ، السلفادور ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، الحق في السلامة البدنية والنفسية ، الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٤ الى شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (٥٧) المرجع نفسه ، رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، مؤرخة في كوستاريكا ، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ .

٠٠/٠٠

الحواشي (تابع)

- (٥٨) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، إدارة تحقيقات الشرطة : " تفاصيل اعتقال وانتحار الارهابي د وروتيو غوميس ارياس " .
- (٥٩) المرجع نفسه ، النيابة العامة ، مكتب المدعي العام للجمهورية ، " تقرير عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور " ، السلفادور ، ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٦٠) لجنة المحامين الدوليين من أجل حقوق الانسان الدولية ، " الامتناع عن الحكم - تقرير عن اثنتي عشرة قضية متعلقة بحقوق الانسان ، لم يمت فيها " .
- (٦١) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، إدارة تحقيقات الشرطة " قائمة بأسماء أفراد قوات الأمن المركزي الذين اعتقلتهم الشرطة الوطنية وقد متهم الى المحاكم العامة بسبب الجرائم التي ارتكبوها ضد الشعب ، الفترة من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ حتى الان " ، السلفادور ، ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٥ .
- (٦٢) E/CN.4/1985/18 ، الفقرات من ٨١ الى ٨٥ .
- (٦٣) رسالة قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية الى مدير ادارة الشؤون القانونية في وزارة الدفاع ، سان سلفادور ، ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٦٤) رسالة منسق المحاكم العسكرية الى وزارة الدفاع والأمن العام ، سان سلفادور ، ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٦٥) حكومة السلفادور ، المحكمة العليا ، " تقرير عن القرارات المتعلقة بحق المثل أمام المحكمة والمتصلة بأسباب سياسية اعتبارا من ١ تموز / يولييه ١٩٨٤ حتى الآن " ، سان سلفادور ، ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٦٦) المرجع نفسه ، غرفة الشؤون الدستورية ، " الاحكام المتعلقة بتوفير الحماية . الفترة من ١ آب / أغسطس ١٩٨٤ الى ٣١ تموز / يولييه ١٩٨٥ ، " سان سلفادور ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٦٧) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٥ .
- (٦٨) سفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور ، " القتل من المدنيين بسبب العنف السياسي في الفترة من ١ كانون الثاني / يناير الى ٣١ تموز / يولييه ١٩٨٥ وفقا للصحافة ، كما بلغتها السفارة ، موزعة حسب الفئة " .

الحواشي (تابع)

- (٦٩) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، إدارة تحقيقات الشرطة : " عمليات الاغتيال والاختطاف التي قام بها المخربون ضد عناصر من الشرطة الوطنية " . الفترة من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٥ .
- (٧٠) المرجع نفسه ، " انتهاكات الحق في الحياة (اغتيالات) " . الفترة من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ حتى الآن " سان سلفادور ، ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٧١) " البائيس " ، ٩ آذار / مارس ١٩٨٥ .
- (٧٢) " ABC " ، مدريد ، ٢١ و ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٥ .
- (٧٣) " النشرة الاسبوعية لأمريكا الوسطى " ، الفترة الخامسة ، السنة الرابعة ، رقم ١٨٧ ، من ١٧ الى ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٥ .
- (٧٤) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ و ١ تموز / يوليه ١٩٨٥ .
- (٧٥) " دياريو دي أوى " ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٧٦) بلاغ موجه من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورة الى الممثل الخاص ، مديرية موراسان ، ١ أيار / مايو ١٩٨٥ .
- (٧٧) المرجع نفسه ، ١٢ أيار / مايو ١٩٨٥ .
- (٧٨) " ذي نيويورك تايمز " ، ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٧٩) النص الذي وضعه تحت تصرف الممثل الخاص لسفير السلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف .
- (٨٠) " الصحافة المصورة " و " دياريو لاتينو " و " الدياريو دي أوى " ، سان سلفادور ، ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٨١) " ذي نيويورك تايمز " ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٨٢) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي : " تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها جماعات تخريبية ضد شعب السلفادور " ، ثانيا : " انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بحرية التنقل " ، المجلد السادس ، من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٥ .

.../...

الحواشي (تابع)

- (٨٣) اللجنة الوطنية لمساعدة المشردين : " تقرير عن المساعدة التي تقدمها اللجنة الوطنية لاطنة المشردين الى السكان المشردين " ، بدون تاريخ .
- (٨٤) " اكسلسيور " ، المكسيك ، ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .
- (٨٥) المرجع نفسه ، ١٨ ايار /مايو ١٩٨٥ .
- (٨٦) لجنة مراقبة الامريكتين " الرعب المستمر " ، الملحق السابع للتقرير المتعلق بحقوق الانسان في السلفادور ، ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٨٧) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، " أمريكا الوسطى والمكسيك " ، تموز /يوليه ١٩٨٥ ، رقم ١٣ .
- (٨٨) محادثة تليفونية في ٢٩ آب /أغسطس ١٩٨٥ مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف .
- (٨٩) E/CN.4/1985/18 ، الفصل الخامس ، الفقرات من ١٢١ الى ١٥٧ .
- (٩٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤٣ .
- (٩١) " نى نيويورك تايمز " ، ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨٥ .
- (٩٢) " دياريو دى أوى " ، ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨٥ .
- (٩٣) المرجع نفسه ، ٢ آب /أغسطس ١٩٨٥ .
- (٩٤) " نى نيويورك تايمز " ، ١٨ شباط /فبراير ١٩٨٥ .
- (٩٥) " الموندو " ، ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .
- (٩٦) " دياريو دى أوى " ، ١٠ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .
- (٩٧) " دياريو لاتينو " ، ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .
- (٩٨) " دياريو دى أوى " ، ١ تموز /يوليه ١٩٨٥ .
- (٩٩) هيئة المساعدة القانونية ، نشرة اعلامية مؤرخة في ٢٦ ايار /مايو ١٩٨٥ .
- (١٠٠) " واشنطن بوست " ، ١١ نيسان /ابريل ١٩٨٥ ؛ و " تايم " ، ٢٢ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (١٠١) بلاغ من جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني الى الشعب السلفادوري وسائر شعوب العالم ، ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٥ .
- (١٠٢) بلاغ موجه من جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني الى الممثل الخاص، مديرية موراسان ، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥ .
- (١٠٣) اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، " أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السلفادور ، أمريكا الوسطى " ، جمعها واعدتها وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السلفادور ، تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (١٠٤) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
- (١٠٥) E/CN.4/1985/18 ، الفقرات من ١٥٨ الى ١٧٢ .
- (١٠٦) حكومة السلفادور " تقرير عن حالة حقوق الانسان في الأمن العام ، وزارة الدفاع ، من ١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ " ، سان سلفادور ، ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١٠٧) حكومة السلفادور ، وزارة التعليم ، " تدريس حقوق الانسان في جمهورية السلفادور " ، سان سلفادور ، ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١٠٨) المرجع نفسه ، قوات الأمن المركزي " تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها جماعات تخريبية ضد شعب السلفادور ، أولا الاتهامات الموجهة الى قوات الأمن المركزي في السلفادور " ، المجلد الأول ، الفترة من ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ .
- (١٠٩) المرجع نفسه ، " تقرير الأمين التنفيذي للجنة استعراض التشريعات السلفادوري " سان سلفادور ، ١٠ ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ .
- (١١٠) المرجع نفسه ، الجريدة الرسمية رقم ١٥٤ ، المجلد ٢٨٤ الصادر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ .
- (١١١) المرجع نفسه ، الجريدة الرسمية رقم ١٠٧ ، المجلد ٢٠٧ ، الصادر في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٥ .
- (١١٢) المرجع نفسه ، الجريدة الرسمية رقم ١٣١ ، المجلد ٢٨٨ ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .
- (١١٣) E/CN.4/1985/18 ، الفقرة ١٧٩ .
